الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان الموضوع

تقييم سياسة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2017/2001)

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمـــي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالبين:

- شبابحة امال

- قرابسي إلـهام

تحت إشراف الأستاذ:

- طيبي حمزة

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
يحياوي عمر	جامعة المسيلة	رئيسا
طيبي حمـزة	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
صلاح محمد	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

إلى رمز الحب والعطاء والوفاء

إلى من ربتني بلطف ومنحتني الحنان

إلى تلك المرأة العظيمة التي علمتني معنى الحياة

إلى قرة العين.

"أمي العزيزة"

إلى من علمني الكفاح والصبر إلى الذي تعب كثيرا من اجل

راحتي وتعليمي، إلى ذلك الرجل الكريم

"أبي العزيز"

إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني إخوتي واخواتي.

وإلى كل الأصدقاء.

إلى كل أعمامي وأخوالي ، اهلي وأقاربي، صغيرا وكبيرا.

إلى كل من اعرفهم من قريب أو من بعيد ونسي ان يذكرهم قلمي.

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع

الهام و امال

كلمة شكر

الحمد لله لذاته وجميل صفاته والشكر له على نعمه وعطائه

فلك الحمد والشكر يا رب على تيسيرك لنا الصعاب في إتمام هذا البحث

ويسعدنا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى

أستاذنا الفاضل المشرف" طيبي حمزة " الذي لم يبخل علينا

بنصائحه وتوجيهاته السديدة وروحه العلمية

كما نتقدم بخالص الشكر لأساتذتنا الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم

بقبول هذا العمل لمناقشته

وأخيرا نوجه شكرنا لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

الهام و امال

الملخص

تعتبر التجارة الخارجية احد اهم الانشطة الاقتصادية في وقتنا الراهن، اين غدت الحدود بين البلدان مجرد خطوط وهمية لا قيمة لها امام ضرورة التبادل الدولي، و تختلف طريقة تنظيم هذا القطاع من دولة الى اخرى حسب ظروفها الاقتصادية و درجة قوة تموقعها على الصعيد الدولي، و هي حالة بلد مثل الجزائر و التي اختلفت سياساتها المتبعة في هذا المجال تبعا للنهج الاقتصادي المتبع من فترة الى اخرى و حسب ما املته مجموعة الظروف الاقتصادية و السياسية التي مرت بها.

إن فترة الثمانينيات من القرن الماضي تعتبر من أصعب الفترات التي عرفتها الجزائر بسبب أزمة المديونية وركود في الإنتاج وانخفاض في أسعار النفط، الأمر الذي دفعها إلى انتهاج سياسة جديدة لاقتصادها والتوجه نحو اقتصاد السوق، وانفتاح التجارة الخارجية وإلغاء صلاحية احتكار المؤسسات العمومية.

وقد انتهجت الجزائر سياساتها الهادفة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات وبعث التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص من خلال العديد من الأجهزة والتدابير، ورغم كل هذا بقي الميزان التجاري يعاني من العجز، ولم ترق الصادرات إلى المستوى المطلوب.

الكلمات المفتاحية : تجارة خارجية، سياسة التجارة الخارجية، اسعار النفط، تطور الميزان التجاري.

Abstract

The foreign trade is one of the most important economic activities in our time, where the border between the countries has become a fake lines of value to the need for international exchange , and the manner of regulation of this sector varies from one country to another depending on the economic conditions and the strength of its location at the international level, The situation of a country such as Algeria, whose policies have varied in accordance with the economic approach adopted from time to time and according to the group of economic and political conditions it has undergone.

The 1980s are one of the most difficult periods Algeria has ever known ,the debt crisis, the stagnation of production and the decline in oil prices, which led to the adoption a new policy for its economy, a market-oriented economy, the opening up of external trade and the abolition of power the monopoly of public institutions.

Algeria has pursued its policies to promote exports outside hydrocarbons and to restore development in particular through many instruments and measures, and yet all this remains the trade balance is in deficit, and exports have not lived up to the required level.

Key words: foreign trade, foreign trade policy, oil prices, trade balance development.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	I
كلمة شكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
المقدمة العامة	ا- ه
الفصل الاول: الاطار النظري لسياسة التجارة الخارجية	
تمهيد الفصل الاول	2
المبحث الاول: مدخل للتجارة الخارجية	3
المطلب الاول: مفهوم التجارة الخارجية و النظريات المفسرة لها	3
المطلب الثاني: عوامل قيام التجارة الخارجية	7
المطلب الثالث: اهمية التجارة الخارجية	12
المبحث الثاني: ماهية سياسة التجارة الخارجية	13
المطلب الاول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية و اهدافها	13
المطلب الثاني: انواع سياسة التجارة الخارجية	14
المطلب الثالث: ادوات السياسة التجارية	16
خلاصة الفصل الاول	20
الفصل الثاني: تقييم سياسة التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات اسعار النفط	
تمهيد الفصل الثاني	22
المبحث الاول: التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي	23
المطلب الاول: التجارة الخارجية في ظل اصلاحات صندوق النقد الدولي	23

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي	27
المطلب الثالث : انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	29
المطلب الرابع: المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر	30
المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001-2016	32
المطلب الاول: التجارة الخارجية خلال مرحلة برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014	32
المطلب الثاني: التجارة الخارجية في ظل ازمة انخفاض اسعار النفط سبتمبر 2014	37
خلاصة الفصل الثاني	49
الخاتمة	51
قائمة المراجع	55

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
02-01	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب كل باب (2001-2004)	33
02-02	محاوربرنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)	34
02-03	برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	35
02-04	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)	41
02-05	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)	44
02-06	تطور الميزان التجاري في الفترة ما بين (2005-2016)	46
02-07	تطور سعر الدينار مقابل الدولار والأورو وأسعارالنفط خلال الفترة (2001-2016)	48

قائمةالاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	يوضح مسار دورة المنتج	7
02-01	التوزيع النسبي للصادرات	43
02-02	التوزيع النسبي للواردات	45
02-03	تطور التجارة الخارجية في الفترة ما بين (2005- 2016)	47

المقدمة العامة

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية احد المكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية فهي الشكل التقليدي الاقدم و الاكثر تطورا لهذه العلاقات. و قد غدت عمليات التطور العالمي الحاصل، كما شهد الاقتصاد العالمي تغيرات مستمرة و متلاحقة في مجال التجارة الخارجية، حيث شكلت التجارة منذ القدم محور اهتمام و تفكير الاقتصاديين الاوائل بل اكثر من هذا فالتجارة ظلت العنصر الاساسي لبناء الاقتصاد لاي مجتمع ينمو و يتطور مع الاحداث المتعاقبة كتقدم وسائل النقل و المواصلات، و ظهور الثورة الصناعية بعدها و بروز ثورة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات الحديثة، و بما ان العالم يسعى اليوم بكافة الطرق الى التوسع في التجارة الخارجية للاهمية البالغة التي تكتسيها هذه الاخيرة، اضافة الى ان المناخ الاقتصادي الدولي في تطور مستمر نحو الاتحاد و التكامل الاقتصادي مما استوجب على الدول النامية و من بينها الجزائر مواكبة هذا التطور الحاصل.

الجزائر و كباقي دول العالم التي سعت لمواكبة هذا التطور و بعد ان ورثت عقب استقلالها نظاما اقتصاديا سيطر عليه اقتصاد فرنسا في مجال المبادلات التجارية و لكون ان قطاع التجارة الخارجية المتنفس الوحيد لما يوفره من مدخلات تسمح بتغطية متطلبات الدولة، اعتمادا على صادراتها من المواد الاولية (البترول و الغاز)، رات الدولة ان تسيير هذا القطاع بانتهاج سياسات مختلفة تتلائم مع المرحلة الاقتصادية التي تمر بها البلاد فعمدت خلال مسيرتها التنموية الى فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة اولى ثم احتكارها في مرحلة ثانية، و لكن بعد ازمة الدولار و ازمة النفط و انخفاض اسعار المحروقات التي انعكست بضعف ايرادات الدولة من التجارة الخارجية، حيث تعتبر المحروقات العنصر الاساسي في ايرادات الدولة من التجارة الخارجية مما اوقع الجزائر في ازمة مديونية خانقة ادى بها في اخر المطاف الى استنجاد بالمنظمات المالية الدولية لتحسين مؤشراتها الاقتصادية المختلفة و للتخلص من تحكم ايرادات المحروقات فيها، حيث اعتمدت الجزائر على وصفات صندوق النقد الدولي فيما يتعلق باصلاحها لقطاع التجارة الخارجية، و كما اعتبر الاقتصاد الجزائري ان التنويع الاقتصادي هو الطريق الامثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية.

و من ما سبق ذكره تتجلى لنا معالم الاشكالية التي سوف نحاول الاجابة عنها من خلال هذه المذكرة والتي يمكن صياغتها في اشكالية جوهرية على النحو التالي :

1- اشكالية الدراسة :

ما مدى نجاح سياسة التجارة الخارجية في الجزائر في تحسين الميزان التجاري؟

ومن أجل الإحاطة والإلمام بحيثيات هذا الموضوع قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم التجارة الخارجية ؟

- ماهي السياسات التجارية التي اتبعتها الحكومة حتى تتمكن من تخطي ازمة النفط سنة 2014 ؟

2 - فرضيات الدراسة:

حتى يتسنى لنا مناقشة الإشكالية والأسئلة الفرعية السابقة حاولنا الانطلاق من بعض الفرضيات والمتمثلة في الآتي:

- تنعكس تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية سلبا على التجارة الخارجية في الجزائر من خلال تسجيل عجز دائم في الميزان التجاري.

- اتبعت الجزائر سياسة تقييدية بعد ازمة انخفاض اسعار النفط منذ منتصف عام 2014 من خلال الضغط على الواردات و كذا تحسين مستوى الصادرات خارج قطاع المحروقات.

3- اهمية الدراسة:

يستمد هذا الموضوع اهميته من اهمية التجارة الخارجية التي اصبحت تلعب الدور الرئيسي في الاقتصاد المعاصر،وقد بدات تزداد اهمية التجارة الخارجية في ظل مايستجد على الساحة الدولية من متغيرات ترتبط ارتباطا مباشرا بالتبادل الدولي الذي ارتسمت معالمه الجديدة ، كما ويكتسي الموضوع اهمية من خلال الضرورة الملحة في اعادة هيكلة قطاع التجارة الخارجية لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بديلة باعتبار البترول طاقة زائلة تخضع للتقلبات الدولية.

4- اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في الآتي:

- محاولة إبراز التجارة الخارجية القائمة بالجزائر والإصلاحات الخاصة بها.

- العجز الواضح في الميزان التجاري بدون العوائد النفطية، مما يدل على عدم اهمية القطاعات الاقتصادية الاخرى في تجارة الجزائر الخارجية ، وهنا تبرز اهم المشاكل التي تعاني منها التجارة الخارجية الجزائرية.

5- اسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة اسباب كانت الدافع لاختيار هذا الموضوع اهمها:

- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الدولية وخاصة العلاقات التجارية .

- يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة حيث يستقطب كافة المختصين في قطاع التجارة الخارجية .

- تعتبر هذه الدراسة محور اهتمام الدولة الجزائرية في الوقت الحاضر من خلال عمل الدولة على تركيز مجهوداتها وامكانياتها لتحقيق هدف التنويع الاقتصادي، باتخاذ الاجراءت اللازمة لفك الارتباط بالبترول وذلك لعدم الاستقرار الدائم لاسعاره في الاسواق الدولية .

- معرفة مستقبل الاقتصاد الجزائري في حالة انخفاض اسعار النفط.

6- حدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في اطار مكاني وزماني ففي الاطار المكاني راينا ان نخص الدراسة بالاقتصاد الجزائري نظرا للاسباب المذكورة سابقا، اما الاطار الزماني فقد حددت الفترة من 2001 الى 2017 ويعود سبب اختبار الفترة تجنبا لتكرار بعض الدراسات التي جرت من قبل.

7- منهج الدراسة:

للإمام بجميع جوانب موضوع الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة تم إتباع المنهج الوصفي لتشخيص موضوع الدراسة ووصفه وصفا شاملا ودقيقا، وهو المنهج الملائم لتوضيح الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية ، وفي الأخير اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل المعطيات المكتسبة بالاعتماد على الجداول و الدوائر النسبية لعرض هذه المعطيات .

8- الدراسات السابقة:

تمكنا من خلال البحث الاطلاع على عدة دراسات حول موضوع التجارة الخارجية، و التي نشير اليها فيما يلي:

- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012. حيث تعرضت للاطار النظري لتحرير التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة ، ثم الاطار النظري للتصدير في الفكر الاقتصادي ثم انتقلت الى مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات ، و من النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة:

- تنامي مستمر للصادرات خارج المحروقات من حيث المبالغ المرصودة بالدولار.

- نفس التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة.

- لوصيف فيصل، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف1، 2014/2013. حيث تعرضت الى تاصيل نظري للتجارة الخارجية و سياساتها، ثم التجارة الخارجية و التنمية المستدامة، ثم انتقلت الى احتكار الدولة للتجارة الخارجية و اثره على التنمية الاقتصادية المستدامة خلال الفترة1970/1989.و من النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة:

- للتجارة الخارجية اهمية قصوى في حياة الامم في وقتنا الراهن.

- للتجارة الخارجية الاثر البالغ على الجوانب الاقتصادية للدول من خلال مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق الاستغلال الامثل للموارد المتاحة.

9- تقسيم الدراسة :

لقد قسمنا موضوعنا هذا الى فصلين:

الفصل الاول: تعرضنا في هذا الفصل الى الجوانب النظرية للتجارة الخارجية حيث حاولنا ابراز التجارة الخارجية في المبحث الاول من خلال تعريف واهمية التجارة الخارجية كما تعرضنا في هذا المبحث الى النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية ، بالاضافة الى العوامل المؤثرة فيها ، اما في المبحث الثاني فتناولنا السياسة التجارية الخارجية من خلال المفهوم والاهداف الى انواعها، بالاضافة الى الادوات والاساليب المستخدمة في تحقيق اهداف السياسة التجاربة.

الفصل الثاني: فجاء بعنوان تقييم السياسة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات اسعارالنفط بحيث تعرضنا فيه من خلال المبحث الاول الى التجارة الخارجية في ظل الانفتاح الاقتصادي من خلال دراسة التجارة الخارجية في ظل اصلاحات صندوق النقد الدولي واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي بالاضافة الى انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة والمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، اما المبحث الثاني فجاء بعنوان تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001-2016 من خلال دراسة التجارة الخارجية خلال مرحلة برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 -2014 والتجارة الخارجية في ظل ازمة انخفاض اسعار النفط سبتمبر 2014 .

10- صعوبات الدراسة :

تتمثل الصعوبات التي صادفت الطالبتين في انجازهما لهذه الدراسة التباين الكبير في الاحصائيات باختلاف مصدرها وحتى داخل المصدر الواحد الشيئ الذي اخذ من الوقت الكثير مما استوجب الدقة قصد انتقاء افضل لما نراه اقرب الى الصحة ولا يناقض الواقع .

الفصل الاول: الاطار النظري لسياسة التجارة الخارجية

تمهيد الفصل الاول:

تعد التجارة الخارجية من القطــاعات الحيوية في اي مجتمع من المجتمعات سواء كانت دولة متقدمة او نامية ، فالتجارة الخارجية تربط دول ومجتمعات مع بعضها البعض اضافة الى انها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق اسواق جديدة امام منتجات الدول.

ان الانفتاح على اقتصاد عالمي جعل من قطاع التجارة الخارجية قطاعا اساسيا يحتل دور حيوي ومؤثرا في النشاط الاقتصادي لتشكل بذلك نسبة كبيرة من ناتج قومي اجمالي للدول، وحسب مفكرين التجاريين كلاسيكيين، ونيوكلاسكين وحديثين منهم انها تشكل الرهان الرئيسي للاقتصاد ، ان كان اقتصاد هو جسم سليم فالتجارة الخارجية، هي العقل السليم فيه وهي اساس التنمية الاقتصادية. وسوف نتطرق في هذا الفصل الى المبحثين التاليين :

- المبحث الاول : مدخل للتجارة الخارجية
- المبحث الثاني : ماهية سياسة التجارة الخارجية

المبحث الاول :مدخل للتجارة الخارجية

لقد بات من المستحيل على أي دولة سواء كانت نامية أو متقدمة أن تنعزل بنفسها عن العالم الخارجي، و ذلك راجع إلى احتياجات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج التي لا تتوفر عليها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الإقتصادي مما يحتم عليها اللجوء إلى التبادل التجاري بينها و بين دول أخرى و الذي يربط الدول ببعضها البعض، وبالتالي نشوء نوع من التكامل و التقارب الإقتصادي فيما بينها، ومن أجل توضيح ذلك عمدنا إلى تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث يتمثل المطلب الأول في مفهوم التجارة الخارجية و النظريات المفسرة لها اما المطلب الثاني هو لعوامل قيام التجارة الخارجية و مؤشراتها و المطلب الثالث فهو لاهمية التجارة الخارجية .

المطلب الاول :مفهوم التجارة الخارجية و النظريات المفسرة لها

تعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية للتطور الاقتصادي، فهي تمكن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد الآخر في سلعة معينة، حيث ان قيام التجارة الخارجية راجع في الأساس إلى وجود تباين في عدة عوامل بين الدول، ومن بينها وفرة أوندرة الموارد الطبيعية إلى غير ذلك من العوامل مما جعل هناك عدة آراء و نظريات لتفسيرها.

الفرع الاول : تعريف التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية بأنها "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، المتمثلة في حركة السلع و الخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة "[1]، و على الرغم من أن كل من التجارة الداخلية و التجارة الخارجية تقومان على أساس الاعتماد المتبادل بين الأطراف التي يتم بينها التبادل، إلا أن التجارة الخارجية تتعلق بالاعتماد المتبادل بين أطراف منفصلين جغرافيا، أين يتم التبادل بين أطراف تقع في دول مختلفة بينما التجارة الداخلية تتم بين أطراف داخل حدود الدولة الواحدة[2].

الفرع الثاني :النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

انتشرت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، مدرسة الفيزوقراط physiocrat في فرنسا التى تقول بان مصدر الثروة هو ماتوفره الطبيعة من منتجات زراعية و عملهم هوالمصدر الرئيسي للثروة و دعت هذه المدرسة الى فتح الاسواق بدون قيود تجارية ، و الدعوة الى تقليص دور الدولة[3].

[1] السريتي محمد احمد السيد ، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص: 8.
[2] ايمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة ، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص: 8.
[3] احمد كواز، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الاقليمي، مجلة جسر التنمية ، العدد الواحد و ثمانون، 2009،ص: 2.

اولا : النظريات التقليدية الكلاسيكية

1- نظرية النفقات المطلقة :

صاحب هذه النظرية آدم سميث و في رايه ان التجارة الدولية تقوم بوظيفتين هامتين: فهي اولا تخلق مجالا لتصريف الانتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي و تستبدله بشئ اخر ذى نفع اكبر، وهي ثانيا تتغلب على السوق المحلي، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل الى اقصاه و ترفع من انتاجية البلد المتاجرة و ذلك عن طريق اتساع حجم السوق ، و اوضح ان المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي. فتقسيم العمل الدولي يتيح لكل دولة ان تتخصص في انتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في انتاجها، ثم تبادل فائض انتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الاخرى من سلع تتمتع بانتاجها بنفس الميزات المطلقة .

ومهما يكن فان مبادئ آدم سميث في حرية التجارة الدولية يؤخذ عليها انها لا تبين السبيل الى هذا التخصص بالنسبة للدول التي لاتتمتع باي مزايا مطلقة [1].

كما اعتقد آدم سميث ان ظروف الحرية الاقتصادية هي الاكثر ملائمة لزيادة الطاقة الانتاجية حيث يصبح الافراد احرارا في اتخاذ الانشطة التي تحقق لهم مصالحهم ، و هذا الدافع وحدة "تحقيق المصلحة الفردية " يدفع الافراد الى التخصص في الانشطة التي تتناسب مع قدراتهم الخاصة ، و هكذا يتم تقسيم العمل بما يحقق اعلى انتاجية ممكنة في ظل المنافسة الكاملة [2].

2- نظرية النفقات النسبية :

في اوائل القرن التاسع عشر قدم ريكاردو في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" مبدا اخر يقوم على اساس الميزة النسبية او النفقات النسبية . فطبقا لتحليل ريكاردو" اذا كانت دولة ما متخلفة تخلف مطلق في كافة السلع فانه لايزال هناك اساس لقيام تجارة مربحة بينها و بين الدولة الاخرى على اساس الميزة النسبية "،وبافتراض وجود دولتين وسلعتين توضح نظرية الميزة النسبية انه اذا كانت دولة ما اقل كفاءة عن الدولة الاخرى في انتاج السلعتين التي تتم فيها التجارة فان اساس قيام التجارة سيظل موجود بين الدولتين اذا كانت درجة الكفاءة في انتاج السلعتين مختلفة [3].

طبقا لهذه النظرية يرى دافيد ريكاردو انه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في انتاج السلع التي يمكن انتاجها بنفقات ارخص نسبيا، اي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، و ستقوم باستراد السلع التي تتمتع دول اخرى بميزة نسبية فيها.

[1] زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2004، ص: 11.
[2] نوري موسى شقيري و اخرون ، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، ط 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2012، ص: 38.
[3] ايمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص : 26.

فالاختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية و ليس في النفقة المطلقة هو الذي يدعو للتبادل، و عموما فان نظرية النفقات النسبية تركز على جانب الانتاج و العرض تحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية و لكنها لاتعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي [1].

ثانيا :النظرية النيوكلاسيكية

يرى هابرلر حسب هذه النظرية ان نفقة الاختيار هذه تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في انتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في انتاج سلع اخرى ، و عندئذ يمكن ان نقارن نفقة استبدال جميع السلع بالنسبة لسلعة نموذجية تستخدمها.

و ينتهي هابرلر الى القول بان اثمان السلع في داخل كل دولة تتناسب مع نفقات استبدال هذه السلع، و البلد الذي يتمتع بميزة نسبية في انتاج احدى هذه السلع يستطيع ان يحقق الكسب من وراء التبادل الدولي ، حيث استخدم هابرلر فكرة نفقات الاختيار لبيان المزايا النسبية في نطاق التجارة الدولية عن طريق منحنيات السواء الانتاجية. و يؤدي اختلاف الاثمان النسبية للسلعتين في الدولتين الى قيام التجارة بينهما، كما ان السبب في استقرار الثمن و الانتاج عند اي نقطة يرتبط في كل الاحوال بتفضيلات الجماعة ، و على الرغم من ان هابرلر استطاع في ظل فكرتي نفقة الاختيار و منحنيات السواء اعادة صياغة قانون النفقات النسبية و تحديد انماط التخصص و التبادل الدولي ، الى انه لم يتمكن من تفسير اسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول [2].

ثالثا : بعض التوجهات و النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

1- وفرة عناصر الانتاج نموذج هيكشر و اولين :

ترجع هذه النظرية و التي جاء بها هيكشر- اولين ، سبب قيام التجارة الخارجية الى التفاوت بين الدول في مدى وفرت عناصر الانتاج المختلفة في كل منها.هذا التفاوت من شانه ان يحدث اختلافا في اثمان عناصر الانتاج و بالتالي في اثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول . اذ تتجه كل دولة الى تصدير السلع التي يمكنها ان تنتجها في داخلها برخص نسبي. فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الانتاج المتوافرة في مختلف الدول.

على ان عامل الوفرة او الندرة لعناصر الانتاج ، و ما يتبعه من اختلافات نسبية في اثمان تلك العناصر ليس السبب الوحيد للاختلافات النسبية لاثمان السلع المتبادلة وفقا لهذه النظرية . فالاختلاف في دالات الانتاج من سلعة الى اخرى.

[1] زينب حسيين عوض الله ، مرجع سابق ، ص ص: 12-13 .
[2] المرجع نفسه ، ص ص: 17-19.

و يلاحظ اولين ان اختلاف نسب توافر عناصر الانتاج يؤدي الى اختلاف نسب اثمان السلع المتماثلة التي تشترك في انتاجها الدول المختلفة ما دامت ظروف الطلب متماثلة، و قد تختلف ظروف الطلب بسبب اختلاف توزيع الدخل القومي في كل من البلدين، او بسبب اختلاف الاذواق في كل منهما .

و رغم ما يوجه الى هذه النظرية من انتقادات فان اهميتها تتمثل في تطبيقها لنظرية الثمن، و تحليل التوازن الذي يستخدم في نظرية العرض و الطلب لبيان القوى التي تتفاعل من اجل تحديد ثمن السلعة و الكميات المنتجة منها على نظرية التجارة الخارجية . فضلا عن القائها الضوء على العلاقة المتبادلة بين التجارة الخارجية و هيكل الاقتصاد القومي للدولة التي تباشرها [1].

2- لغز ليونتيف :

من خلال ماقـــام به هيكشر و اولين لم يجد ليونتيف تطـــابق كما توصل اليه على ارض الواقع ، حيث قام ليونتيف بدراسة صادرات و واردات الو.م.ا وجد ان صادراتها كثيفة العمل و وارداتها كثيفة راسمال و يرجع السبب الى انتاجية العامـــل الامريكي التي تبلغ ثلاث اضعاف اي عـــامل غيره نتيجة التعليـــم و التدريب و التنظيـــم [2].

3- الفجوة التكنولوجية و دورة حياة المنتوج :

أ- نظرية الفجوة التكنولوجية : لقد طور ميشال بوزنر michael posner سنة 1921 تحليلا جديدا يرتكزعلى التغيرات التكنولوجية و ذلك بتوسيع نتائج أنشطة البحث و التطوير على صعيد الشركات إلى المجال الدولي، و ذلك بإحتكار شركة مبدعة لإنتاج سلعة جديدة تستهلك من قبل المقيمين و المستهلكين موحدين في الخارج، و يؤدي تصديرها إلى الخارج طالما لم يتمكن منافسوها من إنتاج منافس، و محدد التجارة هنا يعتمد من وجهة على الفجوة التكنولو جية و يرتكز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الدولية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على الطرق الفنية المتقدمة لإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة، اومنتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل مما يؤهل هذه الدولة إلى إكتساب مزايا نسبة مستقلة عن غيرها و ان هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق إنتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا [3].

ب- نموذج دورة المنتج : و الذي و ضع أصوله كلا من فرنون R.Vernone و هيرتش S.Uirsh ، حيث يركز على عوامل السوق او جانب الطلب . ويوضح بصفة اساسية العلاقة

[1] زينب حسيين عوض الله ، مرجع سابق ، ص ص: 20,21 .
[2] الويزة قطاف ،التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات و اثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر2000-2013، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة ، الجزائر، 2014/2013، ص: 10 .
[3] تركية صغير، سياسة التجارة الدولية في الجزائر و انعكاسها على الاداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،2015/2014 ،ص: 29.

بين المبيعات من المنتوج كل فترة (سنة، شهر...) و عمر هذا المنتوج، و بالاضافة الى اهمية هذا النموذج من الناحية العلمية كطريقة التنبؤ و لتقسيم حجم المبيعات و الظروف التكنولوجية و التنافسية التي تواجه المنتوج لتخطيط التجارة(تغيير اختلاف المستوى التكنولوجي الذي يسند اليه اختلاف الاثمان كاساس للتجارة).

و يعكس منحنى دورة حياة المنتج مراحل ثلاث :- مرحلة المنتج الجديد، - مرحلة المنتج الناضج، -مرحلة المنتج النمطي [1].

الشكل رقم (01): يوضح مسار دورة المنتج

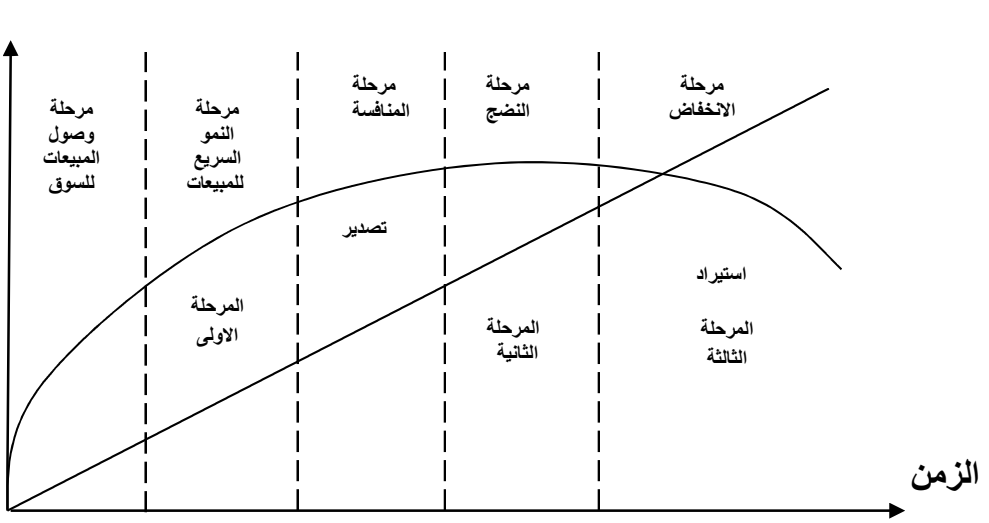

المصدر : مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 1996 ، ص : 104.

المطلب الثاني : عوامل قيام التجارة الخارجية و مؤشراتها

ميزة التجارة الخارجية انها تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعا. فقطاع التجارة يعتبر عموما جزءا عضويا من هيكل الاقتصاد الوطني، لأنه يشكل إحدى مراحل العملية الإنتاجية متمثلة في مرحلة التبادل، و عليه في هذا المطلب سوف نحاول إيضاح معرفة أهم العوامل قيام التجارة الخارجية و مؤشرات قياسها.

الفرع الاول : عوامل قيام التجارة الخارجية

1- اختلاف الظروف الطبيعية :

يؤدي اختلاف الظروف الطبيعية السائدة في كل دولة الى تخصصها في انتاج بعض المواد الاولية او السلع الوسيطة او السلع النهائية الزراعية او الصناعية . فحيث تتوافر لدى بعض دول

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 1996 ، ص : 103.

العالم بيئة استخراجية مصل توافر مواد خام في باطن اراضيها كالبترول في دول الخليج فان ذلك يجعلها تتخصص في انتاج البترول الخام، و من ثم تزداد اهمية هذه الدول باعتبارها منتجة للبترول .

وقد تمتاز بعض دول العالم ببيئة زراعية تتمثل في تربة خصبة و مناخ ملائم و مياه ري، لذا تتخصص هذه الدول في انتاج بعض السلع الزراعية مثل مصر تتخصص في انتاج القطن و البرازيل في انتاج البن و اندونيسيا في انتاج المطاط [1].

2- مدى وفرة و ندرة عناصر الانتاج :

لا يتحدد التخصص و تقسيم العمل على المستوى الدولي وفقا لاختلاف الظروف الطبيعية فحسب، بل يتحدد ايضا طبقا لمدى وفرة و ندرة عناصر الانتاج داخل كل دولة، و خاصة عنصري العمل و راس المال باعتبارهما اهم عنصرين من عناصر الانتاج . و حيث يتوافر لدى بعض الدول النامية المكتظة بالسكان مثل مصر و الهند وفرة نسبية في عنصر العمل و ندرة نسبية في عنصر راس المال، و لذا تتخصص هذه الدول في انتاج الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب مهارة فنية عالية او رؤوس اموال ضخمة مثل صناعة الغزل و النسيج و الصناعات الغذائية، و غيرها من الصناعات الخفيفة . و على العكس من ذلك يتوافر لدى بعض الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية و المانيا و اليابان وفرة نسبية في عنصر راس المال و ندرة نسبية في عنصر العمل، و لذا تتخصص هذه الدول في انتاج الصناعات الثقيلة مثل صناعة الالات و المعدات والسيارات التي تحتاج الى قدر كبير من رؤوس الاموال .

3- تكاليف النقل :

ان تكاليف نقل سلعة ما تؤثر على مدى اتساع سوق هذه السلعة، لانها تضاف الى تكلفة الانتاج و من ثم الى سعر السلعة. و يتحدد كون سلعة ما قابلة للتبادل تجاريا اعتمادا على سعرها الدولي و سعرها المحلى و تكاليف النقل، حيث تكون السلعة قابلة للتصدير اذا كان سعرها المحلى+ تكاليف النقل للخارج اقل من سعرها الدولي، في حين تكون السلعة قابلة للاستيراد اذا كان سعرها الدولي + تكاليف النقل للداخل اقل من سعرها المحلى . و هذا يعني ان السلعة تعد تجارية اذا كانت قابلة للتبادل دوليا، و اذا لم تتحقق الشروط السابقة تصبح السلعة غير تجارية و لا يمكن تبادلها دوليا [2].

لذلك فان الدولة التي تستطيع اقامة صناعاتها بالقرب من السواحل و الموانئ، يمكنها توسيع نطاق تصريف منتجاتها مقارنة بدولة اخرى لا تتهيأ لها نفس الظروف، ذلك ان تكاليف النقل البحري تقل كثيرا عن تكاليف النقل الجوي او البري، و لا شك ان المنتجين يتجهون الى

[1] السريتي محمد احمد السيد ،مرجع سابق، ص: 14.
[2] السريتي محمد احمد السيد ، اقتصاديات التجارة الخارجية، موسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، جامعة الاسكندرية –مصر- ، 2008، ص: 15.

التخصص في انتاج السلع التي يسهل نقلها بمسافات طويلة او التي تنخفض تكاليف نقلها الى الاسواق [1].

4- توافر التكنولوجيا الحديثة :

فالدول التي يتوافر لديها التكنولوجيا الحديثة عن طريق الاختراع او الابتكار او التجديد تستطيع انتاج سلع انتاجية او راسمالية مثل الالات و المعدات و السيارات، و هذه الدول هي الدول المتقدمة التي يتوافر لديها احدث وسائل التكنولوجيا الحديثة، و لذا فانها تتخصص في انتاج السلع الراسمالية . و هذه التكنولوجيا الحديثة لا تكون متاحة للدول النامية في فترة ظهورها و من ثم فانها لا تتمكن من انتاج هذه السلع الراسمالية بل تستوردها من الدول المتقدمة . و لذلك فان التقدم التكنولوجي يعد سببا اساسيا للتخصص و تقسيم العمل على المستوى الدولي .

و بناء على ما سبق، فان التجارة الخارجية تقوم نتيجة تخصص كل دولة في انتاج السلع و الخدمات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية وفقا لظروفها الاقتصادية و الجغرافية . و لكن ليس معنى ذلك ان تظل دولة ما متخصصة الى الابد في نفس السلعة . فعلى سبيل المثال بعض الدول يتوافر لديها بيئة ملائمة لانتاج المواد الاولية، و لذا تتخصص في انتاج المواد الاولية، و لكن لا يعنى ذلك انها تظل الى الابد متخصصة في المواد الاولية و مصدرة لها، حيث تستطيع بعض الدول تغيير نمط تخصصها عن طريق التنمية الاقتصادية و التخطيط الاقتصادي الجيد، و هي عملية ليست صعبة اذا ما توافرت لدى هذه الدول النية و الخبرة و التخطيط و راس المال و التنظيم الكفء، و هي عوامل من الممكن ان تكتسب و ليست وفقا على دولة دون اخرى[2] .

الفرع الثاني : مؤشرات اداء التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المرآة التي تعكس طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني و بالتالي يعتبرتحليل التجارة الخارجية تحليلا للاقتصاد الوطني من حيث مستوى تطوره ودرجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي، كما أن العديد من مشاكل القطاعات الاقتصادية تنعكس وتجد تفسيرها في قطاع التجارة الخارجية ولذا فان هذه الأهمية المزدوجة قد أدت بدورها إلى أن إيجاد مؤشرات التجارة الخارجية وأبعادها لتحليل الواقع الحالي لطبيعة الهيكل الإنتاجي وقدرة الاقتصاد المحلي على توفير السلع لتصديرها ولعل من أهم مقاييس تحليل التجارة الخارجية .

[1] فيصل لوصيف، اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، سطيف، 2014/2013 ، ص: 16.

[2] السريتي محمد احمد السيد ، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص ص: 16-17.

1- مؤشر الانكشاف التجاري(الانفتاح التجاري) :

يفصح هذا المؤشر عن الوزن النسبي لقيم الصادرات و الواردات من الناتج المحلي الإجمالي .فإذا كانت درجته عالية فان هذا يعني تأثر الاقتصاد بتقلبات التجارة الخارجية ، أي أن النشاط الاقتصادي يعتمد بشكل كلي على التصدير و الاستيراد [1].

حيث :

$$E = \frac{(X + M)/2}{PIB} * 100$$

M: الواردات .

X: الصادرات .

PIB: الناتج الداخلي الخام .

على الرغم من أن ارتفاع هذه النسبة غير كاف لاستخلاص مؤشر التبعية إلى الخارج بالنسبة للدول المتقدمة إلا أن ذلك يعني بالضرورة سهولة تعرض اقتصاد البلد للمؤثرات الخارجية وبالمقابل يصدق الأمر بصفة خاصة على البلدان النامية التي تعتمد على تصدير قلة من المنتجات وتنبع أهمية المؤشر من دلالته على سرعة تأثر اقتصاديات الدولة بالتقلبات الخارجية التي تتعرض لها أسواق صادراتها في حالة ارتفاعها.

2- الميزان التجاري:

وتنبع أهمية هذا المقياس الذي يمثل حصيلة الفرق بين مجمل الصادرات وبين مجمل الواردات من انعكاسه على الادخارات والقدرة على النمو إيجابيا عند ما يكون الفرق موجبا وسلبا عندما يكون الفرق سالبا، هذا بالإضافة إلى انه يشكل أهم فقرات ميزان المدفوعات.

بالرغم من أن الميزان التجاري للدولة ذو أهمية بالغة في بيان حصيلة مبادلاتها على المستوى الوطني إلا أن حساب هذا الميزان للقطاعات السلعية الزراعية والصناعية والصناعات الاستخراجية يحتل ذات الأهمية لقدرته على إبراز مستوى تطور الهيكل الاقتصادي.

[1] أزهر سعيد السماك ، العلاقات المكانية بين الأداء الاقتصادي و موارد الثروة في الوطن العربي- قياس كمي- ، الندوة الجغرافية و دورها في خدمة التنمية ، جامعة تشرين اللاذقية سوريا،2010 ، ص : 169.

3- نصيب الفرد من التجارة الخارجية:

يسمح لنا هذا المؤشر بمعرفة متوسط ما يحصل عليه الفرد من حجم التجارة الخارجية، و نتحصل عليه من خلال قسمة حجم التجارة الخارجية (الصادرات +الواردات) على عدد السكان أي:

$$\text{نصيب الفرد الواحد} = \frac{\text{قيمة الصادرات+ قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

كما يمكننا التعرف على متوسط نصيب الفرد من الصادرات أو الواردات كما يلي:

- **نصيب الفرد من الواردات = قيمة الواردات / عدد السكان.**
- **نصيب الفرد من الصادرات = قيمة الصادرات / عدد السكان.**

4- هيكل التجارة الخارجية:

و يشتمل هيكل الصادرات على جانبين ، التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات.

أ- التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي للصادرات:

ويعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني ، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على اكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الإنتاجي وقلة المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد ، وكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة التركيز دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي. بينما يعبر التوزيع الجغرافي للصادرات عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، فكلما تركزت الصادرات في أسواق محددة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي دلت على حالة التبعية للاقتصاد الوطني.

ب -الهيكل السلعي و التوزيع الجغرافي للواردات:

تشكل الواردات إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد الوطني في الحصول على السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا من معدات ومدخلات إنتاج نصف مصنعة أو مواد خام . كما أن مهمة تغير مكوناتها أو تنويع أسواقها اقل صعوبة مقارنة بتلك التي تبرز في حالة الصادرات . ويمكن أن يكون تحليل مكونات الواردات على أساس تبعية السلع المستوردة للقطاعات الإنتاجية (الزراعية، الصناعة التحويلية الاستخراجية) و تكمن أهمية هذه الطريقة في

تحديد العلاقة بين هذه المكونات السلعية القطاعية و الصادرات في إمكانية حساب الموازين السلعية لهذه القطاعات.

ويمكن في هذا السياق تصنيف السلع المستوردة بين الضرورية والكمالية وبين السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية . كما أن وضع الواردات في خدمة التنمية لا يعني مجرد استيراد أحدث الأجهزة الإنتاجية والتكنولوجيا المتقدمة . و إنما يعني ضرورة إدراجها بأولويات التنمية القائمة على أساس متطلبات أكثر القطاعات تخلفا في إطار بناء قاعدة تكنولوجية محلية قادرة على النمو المتداخل مع بقية القطاعات ولصالح الأغلبية.

بينما يعبر التوزيع الجغرافي للواردات عن مصدرهذه المستوردات ، فكلما تركزت الواردات في أسواق محددة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي دلت على حالة التبعية للاقتصاد الوطني[1].

المطلب الثالث : اهمية التجارة الخارجية

لقد اصبحت التجارة الخارجية من اهم الانشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم، فلا دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتيا بالاضافة الى ذلك فان التجارة الخارجية تسمح للبلدان يستهلك اكثر مما ينتج اعتمادا على موارده الخاصة و التوسع الكبير من اجل تمرير انتاجه .

و يمكن النظر إلى أهمية التجارة الدولية من خلال ما يلي[2]:

- تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولية ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة ، و قدرة الدولة في توفير العملات الأجنبية و ماله من أثار على الميزان التجاري .

- التجارة الخارجية تعد من القطاعات الحيوية في أي مجتمع- اقتصادي- منالمجتمعات ، سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا. فالتجارة الخارجية تربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى انها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، و تساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص الاستهلاك و الاستثمار و تخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

- التجارة الخارجية هي الوسيلة الأساسية التي تلجأ إليها الدول المختلفة من أجل رفع رصيدها من العملات الصعبة، بما أن عمليتي الاستيراد والتصدير تتمان خارج الحدود الوطنية وبعملات مختلفة عن طريق الرفع من حجم الصادرات، فارتفاع مستوى الصادرات عن مستوى الواردات ينتج عنه الحصول على فائض من الموارد المالية المتاحة التي يمكن استغلالها في مشاريع

[1] فاطمة الزهراء بن زيدان، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2012/2011، ص: 46.
[2] المرجع نفسه، ص ص:31-32.

استثمارية جديدة، وبالتالي تشغيل الطاقات العاملة المعطلة وزيادة الدخل الوطني، وذلك ينعكس بصورة مباشرة وايجابية على المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للأفراد وبالتالي إنعاش الدورة الاقتصادية، أضف إلى ذلك أن عملية استيراد منتجات أو خدمات معينة يكلف إنتاجها محليا مبالغ كبيرة جدا يسمح إذن باقتصاد هذه التكاليف والحصول عليها بتكلفة أقل.

- إن أهمية التجارة الخارجية يمكن أن يلمسها العون الاقتصادي، سواء كان مستهلكا نهائيا أو وسيطا (المنتج) و هذا للارتباط الوثيق و الكبير للنشاط الاقتصادي بالسوق الخارجية، و التي تعكس الترابط الوثيق بين اقتصاديات مختلف الدول. ولعل المستهلك يلمس ذلك جليا من خلال أمثلة بسيطة بما ينتج في الخارج ويستهلك محليا، و قد لا تنتج السلعة في الخارج و لكن يستورد مكوناتها بصورة كاملة أو جزئية، ثم يتم تصنيعها أو تجميعها محليا لتقدم للاستهلاك أيضا.

المبحث الثاني :ماهية سياسة التجارة الخارجية

يرتبط قطاع التجارة الخارجية إرتباطا وثيقا ببقية قطاعات الإقتصاد القومي، فيقوم هذا القطاع بتصريف فائض الإنتاج المحلي إلى الخارج كما يقوم بسد عجز القطاعات المحلية عن طريق الوفاء باحتياجاتها من العالم الخارجي ومن هذا المنطلق يؤثر قطاع التجارة الخارجية في القطاعات المحلية ويتأثر بها ومن الناحية الأخرى نلاحظ تأثر قطاع التجارة الخارجية بالمتغيرات الإقتصادية والسياسية ، وعلى ذلك تقوم الدولة بوضع السياسة التجارية التي نراها مناسبة لمواجهة المتغيرات الخارجية وللتأثير على مؤشرات الإقتصاد الكلي للدولة وسنبرز من خلال هذا المبحث مفهوم وأهداف السياسة التجارية وكذلك أنواع السياسات التجارية وفي الأخير سنقوم بالتطرق إلى الأدوات والأساليب المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة التجارية.

المطلب الاول :مفهوم سياسة التجارة الخارجية و اهدافها

بغض النظر عن السياسة التجارية المتبعة فهناك أهداف متعددة لها، ولعل الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الإقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن وهو ما سنتعرض إليه في هذا المطلب من خلال تعريف السياسة التجارية وأهداف السياسة التجارية.

الفرع الاول : تعريف سياسة التجارة الخارجية

يختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، و يرجع ذلك الى مدى رغبة كل دولة في محاولة تاثيرها على جوانب اقتصادية مختلفة، قصد تحقيق اهداف خاصة بها سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او غيرها .

تعرف السياسة التجارية بانها: "مجموعة الاساليب و الاجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق اغراض و اهداف عديدة تختلف من دولة لاخرى و لكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري او المدفوعات ، و رفع معدلات النمو الاقتصادي و استقرار قيمة عملتها الوطنية "[1].

و يمكن تعريف السياسة التجارية "بانها مجموعة من الاجراءات التي تطبقها الدولة عن طريق مجموعة من الوسائل لغرض تحسين علاقاتها التجارية مع الخارج " [2].

كما يقصد بالسياسة التجارية لحكومة بلد ما، "تلك الاجراءات التي تتخذها او القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التاثير بطريقة مباشرة او غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها و بين غيرها من البلدان او التاثير على نوعية التبادل او اتجاهاته" [3].

الفرع الثاني : اهداف سياسة التجارة الخارجية

تسعى السياسة التجارية الدولية الى البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي دول العالم مع تحقيق التوازن الخارجي، و بالاضافة الى ذلك هناك اهداف اخرى من بينها [4]:

- ❖ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، من خلال زيادة الصادرات و ترشيد الواردات ;
- ❖ حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية ;
- ❖ حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الاغراق ;
- ❖ تشجيع الاستثمار من اجل التصدير باقامة المناطق الحرة ;
- ❖ زيادة العمالة و مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني ;
- ❖ حماية الصناعات الناشئة التي يتوقع لها مستقبل ;
- ❖ التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني ، بالادوات الملائمة ;
- ❖ ايجاد الية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية .

[1] يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر،2010، ص: 69.
[2] جنان سليم هلال، السياسة التجارية العراقية بعد عام 2003: الاداء و متطلبات الاصلاح، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية ، المجلد 16، العدد 1، 2014، ص: 106.
[3] يوسف مسعداوي، المرجع نفسه، ص: 70.
[4] المرجع نفسه، ص : 72.

المطلب الثاني : انواع سياسة التجارة الخارجية

تنقسم السياسات التجارية الى نوعين اساسيين :

الفرع الاول : سياسة حماية التجارة الخارجية

1- تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية :

- تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات و اتخاذ الاجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعتها او سوقها المحلية ضد المنافسة الاجنبية [1]، و يقصد بالحماية هنا حماية الانتاج الوطني من منافسة السلع الاجنبية للسلع المماثلة لها في السوق المحلي، كما انها تعني حماية المنافع و المصلحة العامة [2].

- قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الاخرى باتباع بعض الاساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات او وضع حد اقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للانشطة المحلية من منافسة المنتجات الاجنبية .

2- الاراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية :

يستند انصار الحماية التجارية الى مجموعة من الحجج اهمها :

- ان اتباع هذه السياسة سوف يؤدي الى تقييد الواردات و انخفاض حجمها، و ازاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مفرا من تحويل انفاقه من السلع الاجنبية الى البدائل المحلية.
- توفير الموارد المالية حيث يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة .
- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الاجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية و ثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية و الائتمانية .
- تحديد و وضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع و الخدمات الاجنبية الى الاسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة و السوق في الدولة .
- مواجهة سياسة الاغراق المفتعلة، و التي تعني بيع المنتجات الاجنبية في الاسواق المحلية باسعار اقل من الاسعار التي تباع بها في سوق الدولة الام، و ذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي و سعر البيع في الدولة الام [3].

[1] عبد القادر السيد متولي ، الاقتصاد الدولي: النظرية و السياسات ، ط1، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص: 72.
[2] مروة علاوي ناجي خرص الجبوري، الخيارات التجارية النفطية للعراق ما بعد عام 2003، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد 18، العدد 2، 2016، ص : 84.
[3] عبد القادر السيد متولي ، المرجع نفسه، ص: 72.

الفرع الثاني : سياسة حرية التجارة الخارجية

1- تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية

تعرف سياسة حرية التجارة بانها السياسة التي تتبعها الدول و الحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الاخرى .و من هنا نستنتج ان سياسة الحرية ترتكز على ضرورة ازالة كل العقبات او القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات ام واردات [1].

2- الاراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية

- تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في انتاج و تصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية، على ان تستورد من الخارج السلع التي لديها فيما لا تتميز فيها نسبيا و بتكلفة اقل مما لو قامت بانتاجها محليا .
- تشجيع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي الى زيادة و تنشيط العمل و تحسين وسائل الانتاج .
- تؤدي حرية التجارة الى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة و تتحكم في الاسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية .
- تحفيز حرية التجارة كل دولة على التوسع في انتاج السلع كثيفة العنصر الانتاجي الوفير و الحد من النتاج السلع كثيفة العنصر النادر.
- تساعد حرية التجارة على استخدام كل بلد لموارده الانتاجية استخداما كاملا و القضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة [2].

المطلب الثالث : ادوات السياسة التجارية

حتى تستطيع الدولة التحكم في قطاعها الخارجي باتخاذ العديد من إجراءات تؤثر في علاقاتها التجارية مع الشركاء الإقتصاديين، لذا فهي تختار مجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في تجارتها الخارجية و في مختلف القطاعات الإقتصادية الوطنية والتي تتمثل في الوسائل السعرية، الكمية و الوسائل والأساليب التنظيمية وهي كما يلي:

الفرع الاول : الادوات السعرية

1- الرسوم الجمركية :

الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع التي تعبر الحدود الوطنية دخولا او خروجا و غالبا ما تفرض الرسوم الجمركية على الواردات اما الصادرات فقد تفرض الرسوم

[1] عبد القادر السيد متولي ، مرجع سابق، ص: 75.
[2] المرجع نفسه، ص: 75.

عليها في ظروف خاصة، بهدف المحافظة على توفر السلع التمويلية في الداخل ، و منع تسرب المنتجات الاساسية الى الاسواق الاجنبية، او حماية الصناعات المحلية و عدم خروج المواد اللازمة لها الى الاسواق الاجنبية .

و يطلق مصطلح "الرسوم الجمركية " عادة اليوم على الرسوم المفروضة على الواردات، و هي الوسيلة التقليدية لتطبيق سياسة الحماية التجارية .

و يمكن التمييز بين انواع الرسوم الجمركية، اما على اساس كيفية تقدير الرسم، او على اساس الغرض المنشود من فرضه .فمن حيث كيفية تقدير الرسم يمكن التفريق بين الرسوم القيمية و الرسوم النوعية، و الرسم المركبة، اما من حيث الغرض المنشود من فرض الرسم ، فيمكن التمييز بين الرسوم المالية و الرسوم الحمائية [1].

2-الاعانات :

تشمل الاعانات عددا من الاجراءات الهادفة الى تيسير الامر على المصدرين (و احيانا على المستوردين ، اذا ارادت الدولة ان تمكنهم من بيع سلعة في الداخل باسعار تقل عن اسعار الشراء في الخارج)، تشجيعا لهم على دخول الاسواق العالمية، و لذا فهي تسمى في الغالب " اعانات التصدير "، و يمكن التفريق بين نوعين من الاعانات :

الاعانات المباشرة : التي تتمثل في تقديم مبالغ نقدية الى المنتجين المصدرين . و هي الشكل الابسط و الاكثر انتشارا في الماضي لتسهيل الدخول الى الاسواق العالمية .
الاعانات غير المباشرة : التي تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات بهدف تحسين قدرته المالية، مثل الاعفاءات الضريبية او تخفيض الضرائب [2].

3-الاغراق :

و هو احد الوسائل التي تتبعها الدولة او المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الاثمان السائدة في الداخل و تلك السائدة في الخارج حيث تكون الاخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا اليه نفقات النقل و غيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية الى الاسواق الاجنبية .و يمكن التمييز من حيث مدى استمراره بين انواع ثلاثة من الاغراق : الاغراق العارض و الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة، و الاغراق قصير الاجل او المؤقت و الذي ينتهي بتحقق الغرض المنشا من اجله، و الاغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة يستند الى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية .

و يشترط لنجاح سياسة الاغراق انفصال الاسواق عن بعضها و هو ما يجعل من السهل على المحتكر ان يميز من حيث الثمن الذي يفرضه على مختلف الاسواق كل بحسب ظروفه، و

[1] محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، ط1، دار المنهل اللبناني للدراسات و التوثيق ، بيروت، 2010، ص ص: 318-319.
[2] المرجع نفسه، ص ص: 323-324.

خاصة بحسب مرونة الطلب السائدة به ، فحيث المرونة القليلة يبيع بثمن مرتفع و حيث المرونة الاعلى يبيع بثمن منخفض [1].

4-تخفيض سعر الصرف :

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية المقومة بالوحدات النقدية الاجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا او فعليا في نسبة الوحدة الى الذهب او لم يتخذ . و تخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الاثمان المحلية مقومة بالعملات الاجنبية و رفع الاثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية [2].

الفرع الثاني : الوسائل الكمية

من اهم الوسائل المستخدمة في هذا المجال نظام الحصص و نظام تراخيص الاستيراد .

1- نظام الحصص : ظهر هذا النظام أول مرة في الحرب العالمية الأولى، وتلجأ إليه الدولة في فترات معينة مثل ما فعلت فرنسا لحماية منتجاتها الزراعية عندما تدهورت أسعار الواردات وأصبحت تهدد المنتجات المحلية .

وهناك طرق عديدة لتطبيق نظام الحصص يمكن تلخيصها فيما يلي:

ا- نظام الحصة الإجمالية : ويتم بمقتضاها تحديد الكمية الواجب إستيرادها من طرف الدولة خلال فترة زمنية محددة، دون أن توزعها ما بين الدول المصدرة والمستوردين الوطنيين.

ب- نظام الحصة الموزعة : في هذا النظام توزع الدولة الكمية الواجب إستيرادها بين مختلف الدول المصدرة للسلعة من خلال نسب مئوية من الكمية المسموح إستيرادها خلال مدة معينة

ج- نظام الحصة الضريبية : تفرض الدولة رسوم جمركية منخفضة على الكميات الواجب إستيرادها خلال تلك الفترة، أما من يستورد فوق هذه الكمية خلال نفس الفترة فإنه تطبق عليه رسوم جمركية أكثر إرتفاع [3].

2- تراخيص الاستيراد: و غالبا ما يصطحب نظام حصص الاستيراد بنظام الرخص او التراخيص و معناه انه لا يجوز الاستيراد الا بعد موافقة الدولة، و تعطى هذه الموافقة في صورة اذن او ترخيص بالاستيراد. فحامل الاذن اوالترخيص هو وحده الذي يحق له ان يستورد السلعة . و عند اذن تحدد لكل تاجر حصة معينة يقوم باستيرادها و يتحدد استيراده بمقدارها، اي ان نظام رخص الاستيراد يحدد حصة كل مستورد من الكمية المستوردة و انما تقوم الصعاب عند تحديد

[1] زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، 2005، ص ص:291-292 .
[2] المرجع نفسه، ص :293.
[3] الويزة قطاف، مرجع سابق، ص :25.

هذه الحصة و غالبا ما يتم تحديدها على اساس نصيب التاجر من واردات نفس السلعة في فترة سابقة .و الفكرة في نظام رخص الاستيراد هي منع الاندفاع على الواردات [1].

الفرع الثالث :الوسائل التنظيمية

1- المعاهدات التجارية :

هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال اجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية و الاقتصادية امور ذات طابع سياسي او اداري و عادة ما تتضمن احكام المعاهدات التجارية النص على مبدا المساواة في المعاملة و احيانا تتضمن مبدا المعاملة بالمثل على ان اهم ما تتضمنه من مبادئ و اكثرها شهرة هو " مبدا الدولة الاولى بالرعاية "، و بمقتضاه تتعهد الدولة بان تمنح الاخرى المزايا الممنوحة منها لمنتجات او لمواطني اي دولة ثالثة و على ذلك تكون معاملة الدولة المتمتعة بهذا النص معادلة لافضل معاملة قائمة تتمتع بها اي دولة اخرى .

2-الاتفاقات التجارية :

و هو تعاقد يتناول امور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين بلدين، عن المعاهدات التجارية بقصر مدته حيث يغطي عادة سنة واحدة . و قد تعقد الاتفاقات التجارية عن طريق وزارة الاقتصاد او التجارة الخارجية، و تتضمن عناصر تتفاوت بحسب الاحوال كالاشارة الى الاجراءات التي تتبع في التبادل التجاري او تحديد الكميات او القيم او بيان المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين .

3-اتفاقات الدفع :

هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية و غيرها وفقا للاسس و الاحكام التي يوافق عليها الطرفان و جوهر هذا الاتفاق هو ان تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات و متحصلات كل منهما مع الاخرى .

4- الاتحاد الجمركي :

ويتفق هذا الشكل مع منطقة التجارة الحرة من حيث الغائه الرسوم الجمركية و القيود الكمية و الادارية على الواردات فيما بين الدول الاعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالتحاد في مواجهة الخارج [2].

[1] عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ،2003، ص ص:262-263.
[2] زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية، مرجع سابق ، ص ص: 297-299 .

خلاصة الفصل الاول:

من خلال ما سبق نجد أن التجارة الخارجية عرفت تطورا ملحوظا نظرا للتغيرات الاقتصادية في العالم و زيادة التبادل الدولي كل هذه التغييرات من أجل تحقيق نظام اقتصادي مفتوح لخدمة التجارة الخارجية بين الدول هذه الأخيرة تهتم بها لأنها تربط بين الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخفيض الموارد الإنتاجية بشكل عام.

و في الاخير نستنتج ان التجارة الخارجية تعتمد على عدة عوامل و مؤشرات لقيامها و لها اهمية يمكن ان يلمسها العون الاقتصادي، سواء كان مستهلكا نهائيا او وسيطا، أما بالنسبة لتسيير وتنظيم التجارة الخارجية فتعتمد كل دولة على مجموعة من الأساليب والسياسات التي تختلف من دولة إلى أخرى، فمنها من تقوم بتقييد تجارتها ومنها من تقوم بتحريرها وكل دولة تقوم بذلك حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية بها.

الفصل الثاني: تقييم سياسة التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات اسعار النفط

تمهيد الفصل الثاني:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعيا بامتياز اذ يعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية. في حين انه يمتلك عدة مؤهلات و امكانات مادية و بشرية تؤهله لان يكون من اقوى اقتصادات العالم و هذا رغم قيام الدولة بعدة خطط تنموية اقتصادية شاملة لتحسين الاقتصاد الجزائري الا ان الاختلالات و التناقضات لا تزال قائمة بدليل المشاكل التي اصبح يتخبط فيها هذا الاقتصاد من تراجع في معدلات النمو و ضعف في مختلف القطاعات الصناعية و الفلاحية و السياحية و غيرها، مما يضعه امام حتمية التغيير نحو الاحسن و التاقلم لمسايرة الظروف الراهنة التي تتسم بالتغير السريع و المنافسة الشرسة تماشيا مع الاقتصاد العالمي . وسوف نتطرق في هذا الفصل الى الثلاث مباحث التالية :

- المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي
- المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001-2016

المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي

لقد كان الشغل الشاغل لدي السلطات الجزائرية في بداية مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو الإسراع في محو أثار السياسة الاستعمارية التي مارسها الاستعمار الفرنسي طوال سنوات الاحتلال، فوقع الاختيار على ضرورة اعتماد النهج الاشتراكي للخروج من دائرة التخلف، الذي نتج عن تطبيقه عدة صعوبات ومشاكل داخلية أدت إلى القيام بإصلاحات اقتصادية بالاعتماد على الموارد الذاتية خلال فترة الثمانينات أسفرت على التحول إلي اقتصاد السوق في بداية التسعينات لتجري الجزائر خلال هذه الفترة إصلاحات أخرى لكن هذه المرة بالاعتماد على المؤسسات المالية الدولية، ومن أجل توضيح ذلك عمدنا إلى تقسيم هذا المبحث إلى اربعة مطالب حيث يتمثل المطلب الأول في التجارة الخارجية في ظل اصلاحات صندوق النقد الدولي اما المطلب الثاني هو اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي و المطلب الثالث انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و المطلب الرابع هو المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر.

المطلب الأول: التجارة الخارجية في ظل إصلاحات صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي راعي النظام النقدي الدولي وركنا أساسيا من أركان النظام الاقتصادي العالمي، حيث يهدف الى تشجيع و تيسيير التوسع و النمو المتوازن للتجارة الدولية، فالتوسع في التجارة الدولية يسهم في التنمية الاقتصادية لكل من الدول الأطراف في تلك التجارة.

الفرع الاول : برنامج التثبيت الاقتصادي الاول (1989/05/31-1990/05/30) :

لجأت الدولة الجزائرية إلى إدخال إصلاحات ذاتية لكن دون جدوى، لهذا ومنذ ماي 1989 شرعت في إصلاحات مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي الذي اشترط عليها مقابل ذلك تحرير التجارة الخارجية - والذي من خلاله سعى إلى إزالة العوائق الإدارية السعرية أمام الصاد رات والواردات سواء أكانت تدفقات سلعية أم خدماتية - إضافة إلى انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، والتحرير الكامل للاقتصاد، وتركه لميكانيزمات السوق، من أجل القضاء على الإختلالات الداخلية والخارجية، إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية من أجل الرفع من كفاءة الاقتصاد الجزائري ، دون إهمال معالجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات.

وقد تجسدت مجموعة من الإجراءات ضمن حكومة السيد مولود حمروش حيث عملت على تحرير التجارة الخارجية باعتبارها القطاع الحسّاس الذي يجلب العملة الصعبة، تم - التوقيع مع صندوق النقد الدولي- على عدة برامج تخصّ الإصلاح الاقتصادي الذي يعرف على أنه إدخال تغيرات هيكلية تتناسب مع الخلل القائم في أي عنصر من عناصر الإنتاج كان(العمل، راس المال العقار والتنظيم، والتكنولوجيا) بهدف وضع حد الإختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية ، بعد جملة من المفاوضات تمّت كلها في سرية تامة - نظرا للأوضاع السياسية التي كانت تعيشها

البلاد أنذاك- في فبراير من سنة 1989 ، لتنقضي في جوان من نفس السنة، فكانت نتيجة هذه المفاوضات أن وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة سحب، والتي استخدمت كليا في 1990/05/30. بالإضافة إلى هذا استفادت الجزائر من قرض قدمه صندوق النقد الدولي قدره 315.2مليون وحدة سحب خاصة في 1989 ، وهو ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي، للتخفيف من عبء المديونية وخدمة الديون، التي بلغت أكثر من 34 مليار دولار أمريكي، وتزايد معدل الخدمة للديون إلى الصادرات% 80 ، وزادت خدمة الديون من 05 مليار دولار في 1987إلى 07 مليار دولار في 1989 ، كما بلغت % 68.9 سنة 1990 ، و % 82.2 في سنة1993 . من الصادرات تجسدت أولى الخطوات لتحرير التجارة الخارجية، في إلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، واعتماد آليات العرض والطلب في تحديد أسعار كل من الصرف والفائدة، وتقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية ل 05 بنوك تجارية.

وقد تمثلت إجراءات هذا الاتفاق في :

- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات، وذلك برفع الدعم من خلال قانون المالية 1990.
- إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري، وخاصة فيما يخص السجل التجاري.
- استحداث الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك، ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص مما مهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية .
- إجراء تغيرات هيكلية على مجال السياسة النقدية من خلال قانون القرض والنقد(10/90)الذي يهدف إلى التخلّص من التمويل المباشر للمؤسسات العمومية، وفتح الفضاء لاعتماد المؤسسات المالية الأجنبية، إضافة إلى الحد من توسّع القرض الداخلي وإصدار النقد وجلب الموارد الادخارية، إضافة إلى منح البنك المركزي الاستقلالية التامة، وإعطاء حرية أكثر للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص والمؤسسات، وتناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات ومحاربة التضخم، ووضع نظام مصرفي فعال، وإنشاء بنوك تجارية أجنبية تنشط وفق قوانين جزائرية.
- القضاء على نمط التسيير المركزي الذي أثبت فشله في إيجاد أدوات التسيير المالي والنقدي حيث ركزت في هذا على إصلاح نظام الأسعار، الإصلاح النقدي، الإصلاح الجبائي.
- إلغاء التفرقة بين المتعامل الخاص والعام حيث تمت المساواة بينهما فيما يخص القروض[1] .

[1] نعيمة زيرمي ، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات (غير منشورة) ، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010،ص ص: 138-139

الفرع الثاني :برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من (1991/06/03الى 1992/03/30) :

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثانية من أجل الحصول على الأموال لمواصلة سلسلة الإصلاحات الرامية إلى تحقيق التوازنات على المستوى الكلي، وذلك في سرية تامة أيضا .وافق الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على 04 أقساط ، بحيث كل قسط يحدد مبلغ 75 مليون وحدة سحب خاصة ، تمّ سحب الثلاثة أقساط الأولى، أما القسط الرابع لم يتم الحصول عليه نتيجة عدم احترام الحكومة الجزائرية آنذاك لمحتوى الاتفاقية، إذ تمّ توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير التي تمّ الاتفاق عليها؛ ووفقا لهذا البرنامج تمّ الاتفاق على مجموعة من الإجراءات نلخصها فيمايلي :

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي، والاستقلالية المالية للبنك المركزي.
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية، والعمل على رفع صادرات النفط.
- تشجيع الادخار و تخفيض الاستهلاك.
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الاعانات.

استكمل هذا البرنامج تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات، مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق، وحرية تحديد الأسعار، وتقليص دور الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات[1].

الفرع الثالث : برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من (أبريل 1994 إلى مارس1995) :

إن زيادة حدّة الإختلالات التي ظهرت في البرنامج السابق، والتي عرقلت مسار جهود إعادة التوازن الداخلي والخارجي، إضافة إلى الارتباط الشّبه كلي بقطاع المحروقات، وانخفاض حصيلة صادرات المحروقات سنة 1993 إلى 9510.10 مليون دولار أ ثّر سلبا على ميزان المدفوعات والاقتصاد الوطني، إضافة إلى عبء خدمة الدين الذي بلغ معدله % 86 في 1993 ، بعد أن كان % 76 في 1992 ، والذي أثر على الحصيلة المتأتية من الصادرات، وعجز الخزينة العمومية، كلها عوامل دفعت الجزائر إلى طلب مساعدات مالية للمرة الثالثة، إذ وجدت نفسها مجبرة للجوء إلى صندوق النقد الدولي، من أجل تجاوز الأزمة، خاصة انخفاض سعر البترول الذي أدى إلى انخفاض المداخيل، وجعل الجزائر تلجأ للمديونية من أجل استيراد المواد الغذائية، فألحقت أضرار بجهاز الإنتاج، وزادت الإختلالات، مما أدّى بالجزائر إلى تحرير رسالة القصد (النية) التي على ضوئها تمّت الموافقة على الاتفاق الإستعدادي، هذه الرسالة تضمّنت إستراتيجية جديدة من شأنها تسريع عملية التحول نحو اقتصاد السوق ، تمثلت فيما يلي :

[1] نعيمة زيرمي ، مرجع سابق، ص ص:140-141.

- تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية برفع النمو الناتج الداخلي الخام بين 03 و06% ومنه تخفيض معدل التضخم.

- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.

- توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية.

- التعريفة الجمركية مع قيمة سقف أعلى تصل إلى 60% .

- جهاز تخصيص يدير موارد بالعملة الصعبة التي تسمح بتوجيه واحتواء الواردات.

- جهاز منع استيراد بعض المنتجات.

- جهاز منع تصدير بعض المنتجات.

- جهاز حماية يتمم التعريفة الجمركية ويشمل عند الحاجة إمكانية تثبيت حقوق تعويضية أو حقوق مقاومة لتحطيم الأسعار[1].

الفرع الرابع : برنامج التعديل الهيكلي :(1995/03/31 الى 1998/04/01).

إن تقلبات أسعار النفط وزيادة حدّة المديونية، وانخفاض احتياطي الصّرف إلى 8.8 مليار دولار سنة 1998 وأقل من 07 مليار دولار في بداية 1999 ، كلها عوامل أدت إلى وضعية مزرية في الاقتصاد الوطني، حيث أصبح يعاني من اللاتوازن الداخلي والخارجي ، رغم برامج الإصلاح المطبقة سابقا، ولمعاجة كل ذلك لم تجد الجزائر بدلا من اللجوء - كالعادة -إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي في بداية 1994 ، والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي غطى الفترة من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 اتفاق آخر سنة 1995تمّ بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى يغطى الفترة من 31 مارس 1995إلى01 أفريل1998 . وقد وافق الصندوق على تقديم القرض للجزائر في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض، وحدد مبلغه ب 169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، وكالعادة وافق بعدما قدمت الجزائر خطاب النوايا الذي تضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي الذي تنوي تنفيذه في الثلاثة سنوات القادمة في إطار استقرار الاقتصاد الوطني، والتحول إلى اقتصاد السوق [2].

[1] نعيمة زيرمي ، مرجع سابق ، ص ص:145-146.
[2] المرجع نفسه، ص ص: 147-148.

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي

يعد الاتحاد الاوربي و الدول الاعضاء فيه شريكا تجاريا مهما بالنسبة للجزائر و ذلك نظرا لتاريخ المبادلات التجارية بينها و بين هذه الدول، و سنتطرق في هذا المطلب الى مفهوم و اهداف اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي.

الفرع الاول : مفهوم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي

يعتبر هذا الاتفاق من أبرز التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، إذ يعزز التّحول نحو اقتصاد السوق، ويؤكد انفتاح الاقتصاد الوطني نحو الخارج، كما أنه يقطع شوطا معتبرا نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إذ عملت الجزائر على استقطاب الشركاء الأجانب بتهيئة الظروف الملائمة واتخاذ التدابير اللازمة لجعل المستثمرين الأوروبيين يقبلون على الاستثمار كمنح التسهيلات الإدارية، من خلال بعض الهيئات التي تتكفل بمساعدة المستثمرين الأجانب، وضمان السير الحسن لاستثماراتهم، والقيام بإصلاحات جبائية بغية توفيرمناخ جبائي وجمركي ملائم يكفل السير الحسن لعملية الشراكة، إضافة إلى وضع قوانين تنظم الاستثمار، وأصبح من الممكن للمستوردين الحصول على النقد الأجنبي بحرية لتمويل وارداتهم باستثناء قائمة معينة من السلع التي فرض عليها حضر مؤقت من السلطات.

بعد أن وقعت كل من فلسطين، الأردن، تونس، المغرب ومصر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي جاء دور الجزائر، حيث بدأ التحدث عن موضوع الشراكة بالنسبة للجزائر في 13 أكتوبر 1993 ، أما المفاوضات الفعلية فقد بدأت سنة 1997 لتشهد انقطاعا بين ماي من نفس السنة، وأفريل 2000 بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزائر؛ ثم تستأنف من جديد، مسجلة 03 جولات انتهت خلال سنة 2000 بالتوقيع المبدئي على عقد الشراكة في2001/12/05 بالعاصمة البلجيكية، ليثمن في 19 ديسمبر من نفس السنة. بعد 04 سنوات من المفاوضات تمّ عقد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوربي اخيرا في 22 افريل 2002 في مدينة "فالنس Valence "، و الذي يقضي بدخول الجزائر الى منطقة التبادل الحر للبحر الابيض المتوسط في 2010.

تتسم هذه الاتفاقية بكونها تمنح قدرة انتقالية من 12 سنة وصولا إلى مستوى الصفر جمركيا، وهي تميز بين 03 قوائم (الموارد الخام، المنتجات الوسطية، حيث تفكك عليها الرسوم ابتداءا من 2008 ، على مدى 07 سنوات، والمنتجات النهائية التي تمتد تخفيضات الرسوم عليها 10 سنوات) وستكون سنة2017 نهاية الفترة الانتقالية لإزالة الرسوم الجمركية . تكتسي الجزائر أهمية خاصة ضمن مجموعة دول جنوب المتوسط ، وذلك لأسباب تاريخية، جغرافية ومالية منها :

- من الناحية الجغرافية : تقع الجزائر شمال دول الجنوب، فهي بالتالي بوابة القارة الإفريقية، أي وسطا مفضلا للعبور.

- من الناحية الاقتصادية : يمثل الإتحاد أول شريك للجزائر مما سمح له باحتلال مركز الصدارة في التفاوض، إضافة إلى اكتساب الجزائر الثروات النفطية والغازية، وأهمية أحجام الاحتياطات وامتلاكها لمصانع الحديد والصلب.

تمحور هذا الاتفاق في مجمله حول تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنه وتحديث الاقتصاد، والاهتمام بالجانب الاجتماعي وترقية الاستثمارات الخاصة، وإعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية وإقامة منطقة للتبادل الحر، والتفكيك الجمركي؛ كما أنّه جاء كرد فعل للتطورات الدولية والإقليمية التي هيّأت المناخ المناسب لطرح هذه الصيغة للتعاون الأوروبي، خاصة بعد شعور أوروبا الموحدة باختلال في منطقة البحر المتوسط نتيجة المنافسة الأمريكية ومحاولاتها لتحقيق مكاسب اقتصادية في المنطقة، كل ذلك كان دافعا للتوجه الأوروبي القوي تجاه دول حوض المتوسط سياسيا وأمنيا واقتصاديا [1].

الفرع الثاني: أهداف الجزائر من الشراكة الأورومتوسطية:

إن المشاكل الاقتصادية التي أثقلت كاهل الجزائر، والتي ظلت تتخبط فيها طيلة هذه السنوات من ركود على مستوى الإنتاج وارتفاع في معدلات البطالة، ومعدلات المديونية، ومعدل نمو لا يكاد يرى، وتأخّر ظاهر للعيان في جميع المجالات إذا ما قورنت مع جاراتها تونس والمغرب، من ناحية التنظيم أو التسيير، والتكنولوجيا المستعملة، إضافة إلى ضعف كل من الاستثمار المحلّي والأجنبي كلها عوامل دفعت الجزائر إلى توقيع هذا الاتفاق، إضافة إلى ذلك يمكن استخلاص جملة من أهداف الجزائر من وراء هذا الاتفاق نوجزها كالتالي :

- الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية، حتى تتمكّن من التّسريع في اندماجها في الاقتصاد العالمي، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية إلى المستويات الأوربية.

- الاستفادة من الأسواق الأوربية، والمساعدات والقروض المالية والإستثمارات الأجنبية ومن برامج التأهيل للعمالة والمؤسسات، إضافة إلى تسهيل نقل التكنولوجيا وثقافة الخدمات.

- خلق مناخ مناسب لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتشجيع الاستثمار في الجزائر[2].

[1] نعيمة زيرمي ،مرجع سابق، ص:174.
[2] المرجع نفسه، ص: 175.

المطلب الثالث: انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

يعتبر انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة امر مهم و ذلك لانها تساهم في تنظيم التجارة بين الدول المنظمة لها و تعمل على ايجاد حلول للمشاكل التي تحدث في المعاملات التجارية، وهو ما سنتعرض إليه في هذا المطلب من خلال تعريف المنظمة العالمية للتجارة وأهدافها و دوافع انضمام الجزائر اليها.

الفرع الاول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة :

تعرف المنظمة العالمية للتجارة نفسها على أنها المنظمة الدولية الوحيدة التي تهتم بالقواعد المنظمة للتجارة بين الدول. وفي داخل المنظمة توجد اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة المتفاوض عليها والموقعة من قبل معظم القوى التجارية العالمية والمصادق عليها من قبل برلماناتها . والهدف هو مساعدة منتجي السلع والخدمات، والمصدرين والمستوردين على القيام بأنشطتهم [1].

جاء رمز المنظمة العالمية للتجارة OMC اختصارا ل Organisation Mondiale De Commerce ومن أهم تعاريفها أنها منظمة دولية تعني بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتشكل منتدى للمفوضات متعددة الأطارف، كما يمكن أن يقال أنها مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة [2].

الفرع الثاني: أهداف المنظمة العالمية للتجارة :

يمكن القول أن الهدف الرئيسي للمنظمة هو تحـرير التجارة العـالمية و في هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية على تحقيق الأهداف التالية [3]:

1- خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

2- زيادة معدلات النمو للدخل الحقيقي و ذلك بتعظيم الدخل العالمي و رفع مستويات المعيشة.

3- الزيادة في الإنتاج و التجارة العالمية و الاستخدام الأمثل و التوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة.

4- توسيع إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي و زيادة نطاق التجارة العالمية.

---

[1] جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2012، ص: 226.

[2] نعيمة زيرمي، مرجع سابق، ص:194.

[3] نورة بوكونة ، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011، ص:125.

5- توفير البيئة العالمية المناسبة و الملائمة للتنمية المستدامة و الزيادة في حجم التجارة والاستثمار.

6- إشراك الدول النامية و إدماجها في النظام الاقتصادي العـالمي الجديد من خلال مشـاركتها في التجارة الدولية.

7- زيادة التبادل التجاري الدولي و تنظيمه على أسس و قواعد وفقا لاتفاقيات الأوروغواي.

الفرع الثالث:دوافع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:

تتمثل الدوافع التي جعلت الجزائر تسرع في اتخاذ قرار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:[1]

أ) الاندماج في الاقتصاد العالمي **:** أمام التطورات في الاقتصاد العالمي المتميزة بالسرعة في النمو نجد الجزائر مجبرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

إنعاش الاقتصاد الوطني : عن طريق ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، وزيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.

ب) تحفيز وتشجيع الاستثمارات : حيث أن تقوية الاستثما رات خاصة الخارجية منها عامل هام في الاقتصاد الوطني.

ج) مسايرة التجارة الدولية : فالتجارة الخارجية تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني للجوءالجزائر إلى الأسواق العالمية من أجل الحصول على مستلزماتها من المواد والسلع، فلا يمكن لها أن تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إن أرادت أن تساير التطورات الحديثة.

المطلب الرابع: المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر

تمثل منطقة التبادل الحرة العربية مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها احياء جهود التكامل الاقتصادي الاقليمي غير الناجحة و تستهدف اساسا تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية، حيث سنتعرض في هذا المطلب الى اهمية و اهداف منطقة التجارة الحرة العربية.

[1] نعيمة زيرمي ، مرجع سابق، ص: 195.

الفرع الأول :أهمية منطقة التجارة الحرة العربية.

تكمن أهمية منطقة التجارة الحرة العربية إلى جانب زيادة حجم التبادلات التجارية و تنويعها في[1]:

1- تخلق المنطقة مجالا واسعا و مناخا مناسبا في تحقيق التعاون في علاج المشكلات الخاصة بالبيئة ومنع التلوث في تلك البيئة.

2- تساعد المنطقة على التعاون في مكافحة الجرائم الاقتصادية و الاجتماعية، و التعاون في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، و زيادة القدرة على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم، و زيادة القدرة على المفاوضات.

3- زيادة القدرة على التصدي لمنافسة السلع و الخدمات المستوردة داخل منطقة التكتل الاقتصادي.

4- الزيادة الملموسة في إنتاجية عناصر الإنتاج و حجم الاستثمار و التجارة البينية، فمثلا عن تنوع النشاط الاقتصادي و زيادة معدل نمو الدخل القومي.

الفرع الثاني :أهداف برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أورد الدكتور مصطفى عبد الله ألكفري، مجموعة من الأهداف الخاصة ببرنامج المنطقة يمكن إيجازها فيما يلي [2]:

1- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية، كما يتم تحديد السلع التي تدخل دائرة التبادل.

2- التنسيق بين النظام و التشريعات و السياسات التجارية و النقدية و إقامة شبكة معلومات موحدة من السلع، و وضع عريضة للعلاقات.

3- توحيد المواصفات و المقاييس للسلع و المنتجات المتبادلة.

4- التنسيق ما بين المصاريف العربية لتطوير خدماتها و تعزيز تعاونها.

5- تشجيع الاستثمارات و انتقال رؤوس الموال و إقامة المشاريع المشتركة.

6- تعميق و تطوير العلاقات الاقتصادية و التجارية فيما بين الدول العر بية و الأطراف و صولا إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها.

[1] ميلود بورحلة ، اشكالية انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم و الافاق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص: 96.
[2] المرجع نفسه، ص:98.

7- الاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية.

8- وضع الأسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانة على الساحة الاقتصادية الدولية.

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001-2016

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تحقيق النمو الاقتصادي و رفع المستوى المعيشي بالإضافة إلى معالجة مشكلة البطالة، و ذلك بالقيام بعدة إصلاحات اقتصادية و المتمثلة في تبني تجربة تنموية جديدة تجسدت بمشروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي و التي تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، و التي تم تجسيدها من خلال تنفيذ برامج للتنمية و التي امتدت خلال الفترة (2001-2014). ولكن مع مطلع 2015 عرفت الجزائر وضعية اقتصادية حرجة و ذلك بالانخفاض الحاد الذي عرفته اسعار النفط، الذي أفقدها % 50 من إيراداتها، مما دفع الحكومة إلى إعادة النظر في البرنامج الاقتصادي الجديد، و ذلك بمراجعة سياسة إنفاقها الحكومي حتى تتمكن من تخطي هذه الأزمة.

المطلب الاول: التجارة الخارجية خلال مرحلة برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014

بدأت الجزائر منذ 2001 في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وإيجاد المحيط الملائم لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، هذه المشاريع تجسدت في ثلاث برامج هي : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي يمتد خلال الفترة 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، البرنامج الخماسي 2010-2014.

الفرع الاول: مضمون برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014)

اولا: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004):

1- أهداف دعم الانعاش الاقتصادي:

يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- الحد من الفقروتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.

- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.[1]

2- مضمون دعم الانعاش الاقتصادي:

خصص لهذا البرنامج مبلغا قدر بحوالي 525 مليار د.ج، والتي خصصت للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية. والجدول رقم (**1**) يوضح ذلك:

الجدول رقم(01) :التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب كل باب (2001 - 2004)

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	النسبة(%)
اشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	45	8.6
المجموع	525	100

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة(2000-2010)، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 9، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013، ص: 46.

ومن بين أهم ما يشير إليه الجدول رقم (01) يذكر ما يلي:

- التركيز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له مبلغ 210.5 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على نسبته 40.1% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

- الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث خصص له مبلغ 204.2 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته38.9 من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

- الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث خصص له مبلغ 65.4 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته12.4% ، من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهي نسبة قليلة، ويعزى ذلك أن هذا القطاع استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة2000 ، وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، والذي يعتبر برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا دليل على أن المبلغ المخصص في البرنامج هو عبارة عن دعم إضافي للبرنامج سالف الذكر؛

[1] منيرة مصراوي، رشيد يوسفي، واقع تحرير التجارة الخارجية و تاثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد7، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، 2017، ص: 152.

- التركيز على جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية حيث خصص له مبلغ 45 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 8.60% من المبلغ الاجمالي، وذلك بهدف تمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لدعم وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة [1].

ثانيا: مرحلة سياسة دعم النمو(2005-2009):

انطلاقا من سنة 2005 قامت الجزائرببعث برنامج لدعم النموالاقتصادي للفترة2005 - 2009 و يتضمن هذا البرنامج خمس محاور أساسية تعكس الجزائرالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ولقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدرب 60 ملياردولارللمحاورالخمس الأساسية وهي :تحسين ظروف المعيشة السكان تطويرالمنشآت الأساسية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، تطويرالتكنولوجيا الجديدة للاتصال،وهذه المحاور نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم(02) :محاوربرنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)

القطاعات	المبلغ مليارد.ج	النسبة (%)
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.5
تطويرالمنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203.9	4.8
تطويرالتكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر :منيرة مصراوي ، رشيد يوسفي، مرجع سابق، ص:153.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه خصص ما نسبة 85.94% فقط لكل من برنامج تحسين الظروف المعيشية والإسكان، وبرنامج تطويرالمنشآت الأساسية،أي مايعادل 52 مليار دولار أمريكي، وبسبب اهتمام السلطات الحكومية راجع الى الضرر الذي لحق بالجهة الاجتماعية من جراء البطالة و الفقر،والتأكيد على اعادة التوازن الاجتماعي، اما في المقام الثالث فقد خصص لمحور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة % 8 و الذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة و الصناعة و الصيد البحري و السياحة و هي قطاعات تعكس الاقتصاد الحقيقي من شانها ان تحن من قدراتها الانتاجية وبالتالي تلبية جزء هام من الطلب الداخلي والخارجي [2].

[1] نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة(2000-2010) ، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 9، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013، ص:46-47.
[2] منيرة مصراوي ، رشيد يوسفي، مرجع سابق، ص:153.

ثالثا: برنامج توطيد النموالاقتصادي(2010-2014):

جاء في برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائرفي طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليارد‌ولار والذي من شأنه تعزيزالجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد استهدفت الجزائرمن خلال هذا البرنامج تحقيق مايلي :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق والمياه بمبلغ 9700 مليارد‌ج أي ما يعادل 130 مليارد‌ولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار د‌ج أي ما يعادل 156 مليارد‌ولار[1].

وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم(03):برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	النسبة (%)
التنمية البشرية	10122	49.59
المنشآت الأساسية	6448	31.59
تحسين الخدمة العمومية	1666	08.16
التنمية الاقتصادية	1566	07.67
مكافحة البطالة	360	01.76
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	01.22
مجموع البرنامج الخماسي (2010-2014)	20412	%100

المصدر:عادل زقرير، كريمة حبيب و اخرون، دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014) في تحقيق اقلاع و تنويع الاقتصاد الجزائري، ندوة تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، جامعة حمة لخضر الوادي- الجزائر، ص:7.

وأهم ما يشير إليه الجدول رقم(03)، نذكر ما يلي:

- اهتمام الدولة بالتنمية البشرية، حيث خصص مبلغ 10122 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته % 49.59 من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وقد انبثق ذلك من الأهمية التقليدية التي توليها الدولة لرفاهية السكان في ظل احترام قواعد العدالة الاجتماعية، تعزيز التماسك الوطني، وتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية للتنمية الاقتصادية من خلال انجاز المؤسسات التعليمية، مؤسسات التكوين المهني، وتوفير المقاعد والتجهيزات البيداغوجية في الجامعات، وذلك من أجل

[1] منيرة مصراوي ، رشيد يوسفي، مرجع سابق، ص :154.

ترقية اقتصاد المعرفة، وإنشاء المستشفيات العمومية، وتحديث الأجهزة الطبية وتحسين المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين، تمويل ودعم انجاز السكنات، ربط المنازل بالكهرباء والغاز، والربط بشبكة المياه الشروب، والعناية بقطاع الشباب والرياضة من خلال إنشاء المركبات الرياضية ومراكز الترفيه العلمي وتكوين مؤطري التربية الرياضية، صون ذاكرة ثورة التحرير الوطني، ترقية الثقافة الوطنية من خلال إنشاء دور الثقافة والمسارح وغيرها، تحديث وسائل الاتصال العمومي، وتكريس التضامن الوطني من خلال مساعدة المحرومين ومعدومي الدخل وإنشاء شبكة من المؤسسات المفتوحة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛

- اهتمام الدولة بالمنشآت الأساسية، حيث خصص مبلغ 6448 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 31.59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك يعكس الاهتمام المتزايد بتطوير وتحديث الأداة الوطنية لقطاع البناء والأشغال العمومية، من خلال صيانة وتحديث شبكة الطرق، انجاز السدود .تدعيم منشآت النقل الأساسية :السكك الحديدية والنقل البحري والجوي.تهيئة الإقليم والبيئة من خلال بناء مدن جديدة ومنشآت حماية البيئة؛

- اهتمام الدولة بتحسين الخدمة العمومية، حيث خصص مبلغ 1666 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 8.16% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، و ذلك بهدف تعزيز الأمن الوطني وزيادة معدل التغطية الأمنية من خلال إنشاء مقر لأمن الولائي والأمن الحضري، تحديث وسائل عمل العدالة من خلال إنشاء مجالس القضاء والمحاكم، ومدارس التكوين .تحسين قطاع المالية : تشييد هياكل الضرائب والخزينة والجمارك ومصالح جديدة لمسح الأراضي، تحديث وتعزيز مصالح و وسائل المراقبة وإعادة تهيئة أسواق البيع بالجملة والتجزئة، تحديث إدارة العمل بهدف تعزيز وتحديث وسائلها الخاصة بالمراقبة والضبط؛

- اهتمام الدولة بالتنمية الاقتصادية، حيث خصص مبلغ 1566 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 7.67%من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي من خلال انجاز مغروسات غابية ورعوية، وغرس أشجار الزيتون، تخفيض أسعار المحاصيل ودعم وتحديث تقنيات ووسائل النشاط الفلاحي، تطوير نشاط الصيد البحري ودعمه بمنشآت جديدة. مرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودعم تأهيلها من خلال مساعدات مباشرة أو قروض مصرفية ميسرة .إنشاء وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض المصرفية الموجهة لتحديثها؛

- اهتمام الدولة بمكافحة البطالة، حيث خصص مبلغ 360 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1.67 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج، من خلال دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة؛

- اهتمام الدولة بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، حيث خصص مبلغ 250 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1.22 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج، من خلال تطوير

البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني.[1]

الفرع الثاني: التجارة الخارجية خلال مرحلة برنامج الانعاش الاقتصادي(2001-2014)

لقد عرفت الفترة مابين (2001-2004) خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي تحسن في اسعار المحروقات بشكل ايجابي على رصيد الميزان التجاري بحيث سجل فائضا معتبرا و متزايدا من سنة لاخرى بلغ أقصاه في حدود 855.78 مليار د.ج سنة 2004 ، وارتفاع أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 36 دولار أمريكي سنة2004 ، و قد عرفت الفترة ما بين (2005-2009) خلال مرحلة سياسة دعم النمو تراجع مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 228.62 مليار د.ج سنة 2006 ، مع تسجيل انخفاض قدر بحوالي 579.13 مليار د.ج سنة 2009 ، وذلك نتيجة الصدمة النفطية التي حدثت في نفس السنة وتراجع صادرات المحروقات، و ارتفاع أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 99.97 دولار أمريكي سنة 2008 ، لتنخفض إلى مستوى61.0 دولار للبرميل الواحد، و خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) تذبذب مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 1515.91 مليار د.ج سنة 2006 ، مع تسجيل عجز قدر بحوالي 249.88 مليار د.ج سنة 2014 ، وذلك نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي تراجع صادرات المحروقات، تحسن أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 107.5 دولار أمريكي سنة 2011 .

مما سبق يتضح لنا ان تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي تم وسط ظروف اقتصادية ملائمة تميزت باستعادة الاقتصاد الوطني التوازنات الاقتصادية الكلية.[2]

المطلب الثاني: التجارة الخارجية في ظل ازمة انخفاض اسعار النفط سبتمبر2014

يتميز الميزان التجاري الجزائري بعد الاستقلال تقريبا بعنصرين أساسيين أولهما التبعية الكبيرة لإيرادات الصادرات من المحروقات ثم الأهمية البالغة للواردات وفي هذا السياق فقد انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، و في هذا الصدد سوف نقوم بالتطرق إلى الاجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة هذه الصدمة و وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2005-2016 .

[1] عادل زقرير، كريمة حبيب و اخرون، دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014) في تحقيق اقلاع و تنويع الاقتصاد الجزائري، ندوة تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، جامعة حمة لخضر الوادي- الجزائر ، ص ص:7-8 .
[2] المرجع نفسه، ص ص:6-9.

الفرع الاول : السياسات المطبقة في ظل ازمة انخفاض اسعار النفط

بعد ازمة انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية منذ منتصف عام 2014 اتبعت الجزائر عدة سياسات في التجارة الخارجية بهدف احتواء الازمة و التقليل من مخاطرها السلبية على الاقتصاد الوطني، و فيما يلي نتطرق الى تلك السياسات المتبعة:

1- سياسة نظام رخص الاستراد:

كان لقرار فرض رخص الاستيراد تأثير كبير على التجارة الخارجية ببلادنا حيث ساهم في تنظيم قطاع الواردات الذي لم تضبطه قيود طيلة السنوات الماضية عملا بمبدأ حرية التجارة فكان متاحا للمتعاملين الاقتصاديين توريد ما رغبوا من سلع و من شتى أنحاء العالم ،فكان من تبعات هذا الوضع إغراق الأسواق المحلية ببضاعة ذات نوعية رديئة أو ضّارة في غالب الأحيان فكانت أسواقنا مفتوحة على كل أنواع السّلع الاستهلاكية و بكميات كبيرة تتجاوز الاحتياجات ،و كانت النتيجة تضاعف فاتورة الاستيراد التي أثقلت كاهل الخزينة العمومية.

و أمام هذا الوضع الذي ألحق أضرارا وخيمة بالاقتصاد الوطني و الصّناعة المحلية بشكل خاص دعت عدّة جهات إلى وضع حدّ لهذا النزيف بخفض قيمة الفاتورة و وضع ضوابط و ميكانزمات للواردات فتحددها كمّا و نوعا، و بدخول الإجراء حيز التنفيذ سيفسح المجال لانعاش الصّناعة المحلية و إعادة الاعتبار للسّلع الجزائرية التي عانت طويلا من منافسة المنتجات الأجنبية و خاصّة الصينة منها، فلسنوات طويلة ظل المستهلك الجزائري يلهث وراء كل ما هو مستورد ظانّا منه أنه يتميّز بالجودة العالية عازفا عن استهلاك المنتوج المحلي الذي لا يرقى حسبه إلى نفس الجودة.

و في ظل الظروف الاقتصادية المتأزّمة على الصّعيد العالمي بسبب انهيار أسعار برميل النفط اضطرت العديد من البلدان إعادة جدولة ميزانياتها لكي لا يتضرر اقتصادها كثيرا و بالنسبة للجزائر فقد أخذت الاحتياطات الآزمة لترشيد ميزانيتها و نفقاتها فكان لزاما إعادة النظر في عدّة قطاعات و منها التجارة الخارجية و هذا عن طريق تقليص فاتورة الواردات وفق ما يتلاءم و مداخيل الخزينة العمومية [1].

المرسوم التنفيذي رقم 15-306 ينظم رخص الاستيراد و التصدير:

و يعتبر المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 6 ديسمبر 2015 و الصادر في الجريدة الرسمية المحدد لشروط و كيفيات تطبيق نظام رخص الاستيراد أو التصدير من بين القرارات الحاسمة و الجريئة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لوضع حدّ للنزيف الحاد الذي أصاب الخزينة العمومية لسنوات طويلة بسبب الاستيراد المكثف لكل أنواع السلع الاستهلاكية رغم أن الكثير منها يصنع مثله ببلادنا، و تحدد المواد رقم 1 و 2 و 3 و 4 من المرسوم التنفيذي نوع الرخص التي ستمنح للمتعاملين الاقتصاديين الناشطين بقطاعي التصدير و الاستيراد و اللذان تم الفصل

[1] حياة بودينار، وزارة التجارة تحدد شروط منح رخص الاستراد و تلغي نظام الفيفو، على الموقع www.djazairess.com/eldjoumhouria ، اطلع عليه يوم 2019/05/13.

بينهما بموجب ذات المرسوم ، و بالجزائر يفوق عدد المستوردين عدد المصدّرين بمئات أو آلاف الأضعاف لذلك سيكون لقرار فرض نظام الرّخص فوائد كبيرة في تنظيم الواردات و نشاط الموردين، حيث نصت المادّة رقم (3) من نفس المرسوم على انه:" يجب ان تكون المتطلبات الادارية التي تعدها القطاعات الوزارية في شكل تراخيص تقنية و/او احصائية مسبقة لاستيراد او تصدير المنتوجات و البضائع [1]".

حيث توضح المادة بأن الحصول على رخصة لممارسة النشاط لا يتم إلاّ بموافقة وزارة التجارة و هذا بعدما يتقدم المتعامل بطلب مسبق على مستوى المصالح الإدارية التابعة لمنطقة النشاط، و بعد دراسة الطلب و التأكد من أهلية صاحبه يمنح المتعامل وثيقة ترخص له ممارسة نشاط الاستيراد في حدود و شروط معينة إذ تسلم الرخصة على أساس طلب مرفوق بوثائق تحدد مدى مطابقة نشاط المتعامل الاقتصادي للمعايير المنصوص عليها في قانون الاستيراد ،و يمكن له بموجب هذه الرخصة استيراد السّلع و المنتجات وفق نظام حصص محدّدة .

و لمتابعة سير العملية و مراقبتها تم بموجب المادة رقم (6) من نفس المرسوم التنفيذي "تنصيب لجنة وزارية مشتركة دائمة مكلفة بدراسة طلبات رخص الاستيراد و التصدير و تتكون هذه اللّجنة من ممثلين تقنيين عن كل الوزارات المعنية بالعملية و منها التجارة و المالية و الصناعة و السّكن و غيرها ،و دورها دراسة الطلبات و منح الرخص على أساس دراسات ميدانية تحدد عدد الرخص الممنوحة و حصص السلع و المواد المستوردة وفق احتياجات كل قطاع و الامكانيات المتاحة بالخزينة العمومية "[2]،فمثلا في استيراد السيارات سيكون دور مصالح المناجم هو تحديد الحصة المراد استيرادها حسب احتياجات السوق من جهة و طاقة استيعاب حظيرة السيارات في حدود الإمكانيات المالية الممكنة ،فلا يخفى على أي مواطن جزائري بأن مداخيل الخزينة العمومية تراجعت بأكثر من النصف منذ بداية أزمة أسعار النفط إلى اليوم و لا تزال الأسعار متذبذبة و تسير في منحى تنازلي وعليه فإن الغاية من دخول نظام رخص الاستيراد حيز التطبيق فذلك من أجل ترشيد النفقات ،فلا يمكننا في الظروف الاقتصادية الراهنة الاحتفاظ بوتيرة الاستيراد التي كانت تكلف حوالي 60 مليار دولار سنويا لدا كما أن النظام الجديد سيطبق فقط على المنتجات الاستهلاكية الغذائية و غير الغذائية التي كانت تحصد لوحدها ثلث 3/1 الفاتورة أي حوالي 20مليار دولار.

و تقول مصادر مسؤولة من مديرية التجارة بأن الهدف الرئيسي من تطبيق هذا النظام الجديد هو تنظيم نشاط الموردين و التحكم أكثر في القطاع عن طريق تحديد السلع المستوردة الخاضعة لنظام الحصص و المتعاملين الذين ستمنح لهم رخص لممارسة النشاط.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 66، قانون رقم 15-306 المؤرخ في 24صفر 1477ه الموافق لـ6 ديسمبر 2015م، المتضمن قانون المالية لسنة 2017، ص:8.
[2] المرجع نفسه، ص:8.

2- نظام منع استراد 900 منتوج:

تم إلغاء نظام رخص الاستيراد المطبق منذ 2016 لكل المنتوجات ما عدا السيارات حسب الحاجة وذلك اعتبارا من عام 2018 .

وحيث أن نظام رخص الاستيراد "أثبت محدوديته"، و خلق عدة مشاكل وانعكس ذلك على الأسعار، بسبب "عدم الشفافية والبيروقراطية"، وكان محل انتقادات كثيرة من قبل المتعاملين وكذا الشركاء الأجانب، وتسبب النظام في مشاكل في التموين ببعض المواد والمنتجات خاصة أغذية الأنعام وكذا الحطب.

ورغم إقرار هذا النظام بداية من 2016، فإن قيمة الواردات هذه السنة لم تتراجع سوى بملياري دولار إلى 45 مليار دولار في 2017 مقابل 47 مليار دولار العام الماضي، مع تسجيل عجز تجاري يقدر ب 10 ملايير دولار.

كما أقرت الحكومة تدابير جبائية وتنظيمية جديدة لضبط الواردات وحماية المنتوج المحلي، حيث طبقت نظام منع استيراد قرابة 900 مادة، منها الفواكه بأنواعها باستثناء الموز، والخضر بأنواعها باستثناء الثوم، والأجبان وكل اللحوم بأنواعها باستثناء لحوم الإبقار، والمياه المعدنية واللبان (العلك (والحلويات والشكولاطة والإسمنت وكذا المواد البلاستيكية ومواد أخرى. و كذلك أنه "تم فرض ضريبة على الاستهلاك الداخلي تشمل 36 منتوج مستورد، وزيادة الرسوم الجمركية على 129 منتوج مستورد، وهي كلها تدابير بغرض حماية المنتجات المحلية." من جهة أخرى أن "الارتفاع المسجل في أسعار بعض المنتجات لم يشمل المواد المدعمة أو السلع واسعة الاستهلاك"،و أن هذه الزيادة مست بعض المواد المستوردة بفعل تراجع سعر صرف الدينار مقارنة مع العملات الأجنبية."

أما بالنسبة للمعاملات التي تخص المواد الفلاحية، التي تتم خارج الأسواق الرسمية، والتي لا تخضع للرقابة، فأن الحكومة لن تفرض على الفلاحين التعامل بالفواتير بل الزمتهم على إصدار وثيقة تسمح بمتابعة المنتوج من الفلاح إلى المستهلك لمعرفة تطور الأسعار. ولحل المشاكل المتكررة التي تعيشها سوق مادة الحليب، اقرت تدابير خاصة في مجال تموين الملبنات المقدر عددها ب 100 وحدة لإنتاج الحليب منها 5 وحدات فقط تابعة للقطاع العام، حيث وضعت الحكومة إجراءات لمنع تحويل مسحوق الحليب لإنتاج مواد أخرى من مشتقات الحليب على غرار الأجبان والياغورت.

و فيما يتعلق بمطالب الخبازين المحتجين على تراجع هوامش الربح، وضعت تدابير تسمح برفع مردودية المخابز من خلال تزويدهم بمنتوج خاص من الفرينة بنفس السعر المطبق حاليا على أن ينحصر استعماله فقط في إنتاج الخبز لا غير، وهو ما سيسمح بالإبقاء على أسعار مادة الخبز كما هي محددة من قبل الحكومة . ووفقا لتوقعات وزير التجارة ، فإن قيمة الواردات ستبلغ

بنهاية عام 2017 حوالي 45 مليار دولار مقابل 46.7 مليار دولار في 2016. وبالنسبة لسنة 2018، ينتظر أن تواصل فاتورة الواردات انخفاضها لتبلغ حوالي 30 مليار دولار. [1]

الفرع الثاني : هيكلة الصادرات و الواردات

سنتعرض في البداية الى هيكل الصادرات الجزائرية ثم الى هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة(2005-2016).

1- هيكل الصادرات : إن هيكل الصادرات في الجزائر يعتمد اعتمادا كليا على قطاع المحوقات بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا، والجدول الموالي يوضح لنا التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2005-2016).

جدول رقم (04) :التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

القيمة بالمليون دولار

السنوات	الطاقة	مواد غذائية	مواد اولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية
2005	45588	67	136	526	0	36	19
2006	53608	73	195	765	1	44	44
2007	59605	88	170	640	1	46	35
2008	77192	119	334	834	1	67	32
2009	44411	113	169	393	0	42	49
2010	56143	315	94	498	1	30	30
2011	71662	355	161	660	0	35	16
2012	70571	315	168	618	0	32	19
2013	63662	404	109	492	0	29	16
2014	58362	323	110	1173	1	16	11
2015	33081	239	105	1685	0	17	11
2016	27917	327	84	1299	0	53	18
المجموع	661802	2738	1835	9583	5	447	300

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات:

- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية: ديسمبر2008، جوان2013، مارس2014، مارس2016، جوان2018،ص28.
- نقلا عن الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm -

[1] محمد لهوازي، منع استيراد 900 منتوج بداية من 2018، على الموقع www.djazairess.com/echorouk ، اطلع عليه يوم 2019/05/13.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المحروقات لا تزال تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية الجزائرية في كل سنوات فترة الدراسة، حيث قدرت سنة 2005ب45588 مليون دولار امريكي و بلغت اعلى قيمة لها في عام 2008 ب 77192 مليون دولار امريكي و نخفضت في عام 2016 الى 27917 مليون دولار امريكي، بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من إجمالي الصادرات التي تتمثل في المنتجات النصف مصنعة التي تحتل المرتبة الاولى من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات، تتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت و مشتقاتها الاخرى، و هو امر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على المحروقات، و قد عرفت المنتجات النصف مصنعة انتعاشا، حيث قفزت من 526 مليون دولارامريكي سنة 2005 الى 1685 مليون دولار امريكي سنة 2015، ثم انخفضت سنة 2016 الى 1299 مليون دولار، و السبب في ذلك ان نمو هذه المنتجات متعلق بنمو صادرات المحروقات، حيث تزداد كلما ازدادت هذه الاخيرة. تليها في المرتبة الثانية المنتجات الغذائية، حيث تتمثل أساسا في التمور والخضر، و قد سجلت سنة 2013 اعلى مستوى لها، حيث قدرت ب 404 مليون دولار امريكي و هذا يعود الى المجهودات التي تبذلها الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي.

تاتي في المرتبة الثالثة المواد الاولية تتمثل في الفوسفات، و نفايات الحديد و الزنك و النحاس، و سبب احتلالها لهذه المرتبة راجع الى الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر و التي لم تستغل حتى الان استغلالا حقيقيا، حيث قدرت قيمتها في 2005 ب136مليون دولار امريكي ثم انخفضت في 2016 الى 84 مليون دولار امريكي.

احتلت التجهيزات الصناعية المرتبة الرابعة خلال فترة الدراسة، و تمثلت منتجاتها في التجهيزات و الوسائل المستعملة في البناء و الصحة، الاشغال العمومية و الميكانيك.و قد عرفت انخفاضا ملحوظا خاصة في السنوات الاخيرة، بحيث انخفضت من 36 مليون دولارامريكي سنة 2005 الى 16 و 17 مليون دولار امريكي على التوالي خلال سنتي 2014 و2015 ، بسبب نقص الاستثمارات الخارجية المباشرة، و حل بعض المؤسسات الوطنية كالمؤسسة الوطنية للفلين، ومؤسسات النسيج و الجلود...الخ، و ضعف تنافسية الصادرات الجزائرية .

بينما تاتي في المرتبة الخامسة السلع الاستهلاكية غير الغذائية، و تتضمن اغلب منتجاتها في مواد النظافة و التجميل. في حين تاتي مواد التجهيز الفلاحي في المرتبة الاخيرة حيث تتكون منتجاتها من الجرارات و الاجهزة الميكانيكية، و بعض اللوازم كقنوات الصرف و الانابيب، و ظلت هذه المنتجات في تقهقر حيث حققت ايرادا معدوما في بعض السنوات.

يبين الشكل اسفله التوزيع النسبي للصادرات الجزائرية.

الشكل رقم (02) : التوزيع النسبي للصادرات

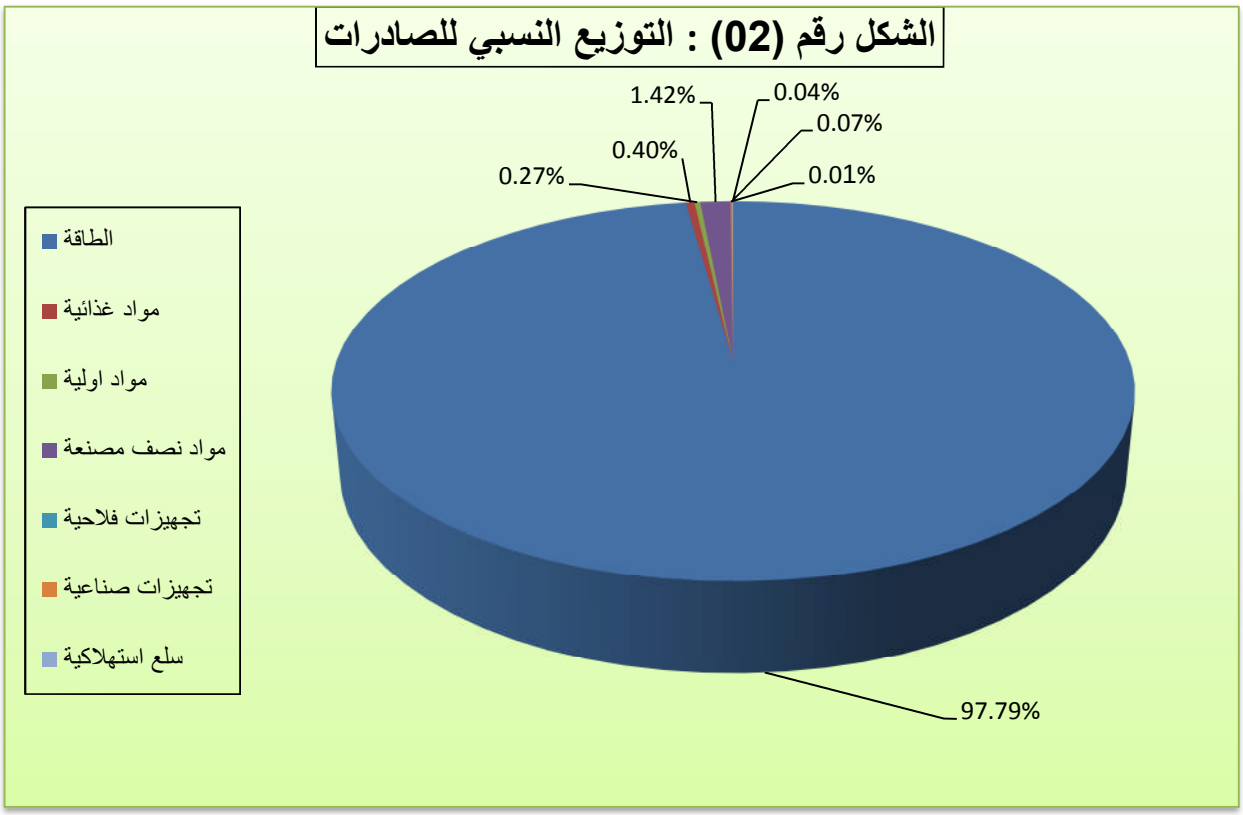

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

يوضح الشكل اعلاه ان صادرات المحروقات احتلت اعلى نسبة تقدرب 97.79%، تاتي في المرتبة الثانية المنتجات النصف مصنعة بنسبة 1.42%، و المنتجات الغذائية بنسبة 0.40% في المرتبة الثالثة، تاتي في المرتبة الرابعة المواد الاولية بنسبة % 0.27، احتلت التجهيزات الصناعية المرتبة الخامسة بنسبة 0.07% خلال فترة الدراسة، بينما تاتي في المرتبة السادسة السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 0.04%، في حين تاتي مواد التجهيز الفلاحي في المرتبة الاخيرة بنسبة 0.01%.

2-هيكل الواردات: إن هيكل الواردات في الجزائر لا يختلف عن غيره في الدول النامية والتي تشكل فيها السلع نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية والمواد الغذائية و سلع الاستهلاك الجزء الأكبر من إجمالي الواردات والجدول الموالي يوضح لنا التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة(2005-2016).

جدول رقم(05) : التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

القيمة بالمليون دولار

السنوات	الطاقة	مواد غذائية	مواد اولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية
2005	212	3587	751	4088	160	8452	3107
2006	244	3800	843	4934	96	8528	3011
2007	313	4827	277	6918	142	9954	4008
2008	595	7796	1378	9154	86	15434	5036
2009	549	5863	1201	10165	234	15140	6145
2010	945	6027	1406	9944	330	15573	5987
2011	1164	9805	1776	10431	229	15951	7944
2012	4955	9023	1839	10629	329	13604	9997
2013	4356	9572	1766	10810	449	15745	12205
2014	2851	11005	1884	12740	657	18906	10287
2015	2352	9329	1508	11512	579	16593	9773
2016	1292	8224	1559	11482	501	15394	8275
المجموع	19828	88858	16188	112807	3792	169274	85775

المصدر :من اعدادالطالبتين بالاعتمادعلى احصائيات**:**

- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية: ديسمبر2008، جوان2013، مارس2014، مارس2016، جوان2018،ص28.
- نقلا عن الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

يوضح الجدول رقم (05) أن هناك أربع مجموعات من السلع سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة ويتعلق الأمر بكل من سلع التجهيز الصناعي والمنتجات نصف مصنعة والمواد الغذائية وسلع الإستهلاك بحيث احتلت هذه السلع المراتب الأربعة الأولى على الترتيب حيث عرفت التجهيزات الصناعية زيادات متتالية من 2005الى 2008 حيث كانت سنة 2005 تقدر الواردات من هذه السلعة ب 8452 مليون دولارامريكي وسنة 2008 بقيمة 15434مليون دولار امريكي ولكن ابتداءا من هذه السنة عرفت الواردات من هذه السلعة استقرارا طفيفا حيث بلغت في سنة 2014 ما قيمته 18906 مليون دولارامريكي، ثم انخفضت في سنة 2016 الى 15394 مليون دولارامريكي.

المنتجات نصف مصنعة التي تحتل المرتبة الثانية من مجموع الواردات حيث عرفت تزايدا مستمرا أين كانت عام 2005 تقدر قيمتها ب 4088 مليون دولار لتصبح عام 2014 قيمتها تساوي 12740 مليون دولار، ثم بدا بالانخفاض لتصبح قيمته 2016 تقدر ب 11482 مليون دولارامريكي.

المواد الغذائية فقد عرفت تزايدا مستمرا طوال فترة الدراسة حيث بدأت عام 2005 بقيمة 3587 مليون دولار لتعرف عام 2014 مبلغ 11005 مليون دولار امريكي ،ثم بدات بالانخفاض لتصل الى 8224 مليون دولارامريكي عام 2016.

أما فيما يخص السلع الإستهلاكية فقد كانت بالمثل مع بقية المنتجات الأخرى حيث كانت في سنة 2005 تقدر ب3107 مليون دولارامريكي و بلغت 12205 مليون دولارامريكي سنة 2013، ثم انخفضت لتصل الى 8275 مليون دولارامريكي سنة 2016.

أما فيما يخص الواردات السلعية الطاقة و من المواد الأولية فقد إحتلتا المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي لتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث إستيراد سلع التجهيز الفلاحي التي سجلت نسبا ضئيلة نسبيا قياسا بالواردات الأخرى.

يبين الشكل اسفله التوزيع النسبي للواردات الجزائرية.

الشكل رقم (03): التوزيع النسبي للواردات

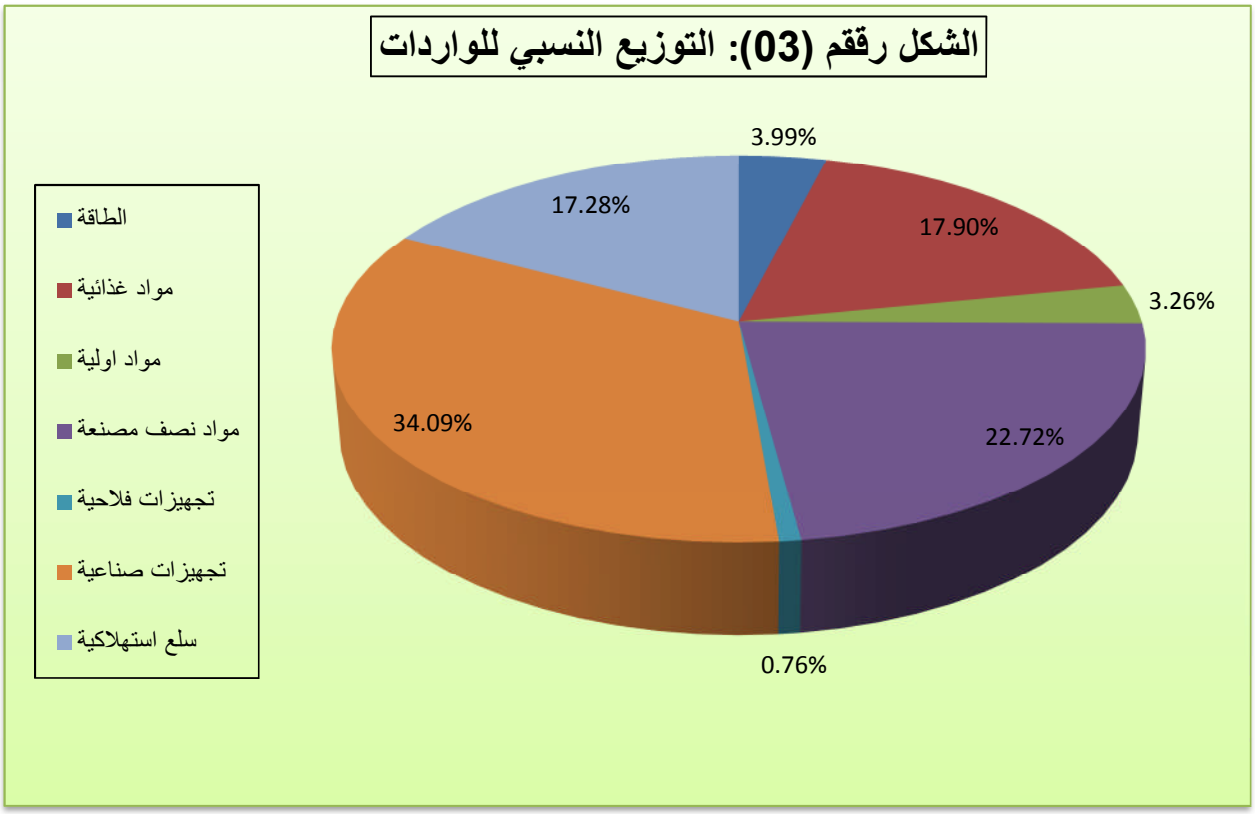

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

يوضح الشكل اعلاه ان التجهيزات الصناعية احتلت اعلى نسبة تقدر ب 34.09% خلال فترة الدراسة، تليها في المرتبة الثانية المواد نصف مصنعة بنسبة تقدر ب% 22.72، ثم المواد الغذائية بنسبة % 17.90 ثم السلع الاستهلاكية بنسبة 17.28%، اما فيما يخص الطاقة و المواد الاولية فقد احتلتا المرتبة الخامسة و السادسة على التوالي بنسبة 3.99% و 3.26%

لتاتي في المرتبة الاخيرة سلع التجهيزات الفلاحية التي سجلت نسبا ضئيلة نسبيا قياسا بالواردات الأخرى تقدر ب 0.76% .

الفرع الثالث: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2016)

عرفت صادرات الجزائر سنة 2016 تطورا معتبرا فيما يخص الهيكل السلعي خارج المحروقات، فمن 1969 مليون دولار سنة 2015 إلى 27102 مليون دولار سنة 2016 بنسبة زيادة% 1276.43 ، بخلاف المحروقات التي عرفت تراجعا محسوسا في صادراتها فمن قيمة 32599 مليون دولار سنة 2015 إلى قيمة 1781 مليون دولار سنة 2016 أي بنسبة % 94.55 –، وهذا ما يشير إليه الجدول رقم (06) أدناه.

الجدول رقم (06) :تطور الميزان التجاري في الفترة ما بين (2005-2016)

القيمة بالمليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات خارج مجال المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526
صادرات المحروقات	43937	53 456	58 831	77 361	44 128	55 527
مجموع الصادرات	45036	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053
الواردات	20048	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473
الميزان التجاري	24989	33 157	32 532	39 819	5 900	16 580
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات خارج مجال المحروقات	2062	2062	2165	2582	1969	27102
صادرات المحروقات	71427	69 804	63 752	60 304	32599	1781
مجموع الصادرات	73489	71 866	65 917	62 886	34568	28883
الواردات	47247	50 376	54 852	58 580	51 702	46727
الميزان التجاري	26242	21 490	11 065	4 306	-17034	-17844

المصدر:عن الموقع الإلكتروني:http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) ان الجزائر تمكنت من تحقيق فائض في الميزان التجاري سنة 2005 قدر ب24989 مليون دولار ثم بدا بعد ذلك في الارتفاع الى ان وصل الى 33157 مليون دولار سنة2006 ،ليعود في الانخفاض وصولا الى 32532 مليون دولار سنة 2007 حيث حقق اعلى مستوى فائض سنة 2008 حيث قدر ب 39819 مليون دولار، لينخفض بعد ذلك بقيمة كبيرة الى 5900 مليون دولار سنة 2009 و هذا خلال سنة واحدة، و يعود السبب في ذلك الى ارتفاع اسعار المحروقات، و هذا ما يؤكد الحقائق التي مفادها ان اقتصاد الجزائر سريع التاثير بالتقلبات التي تحدث في اسعارالمحروقات . ليعود بعد ذلك في الارتفاع تدريجيا ابتداء من سنة 2010 ليصل الى 26242 مليون دولار بعدها يعاود الانخفاض الى ان يصل الى ادنى مستوى قدر ب 4306 مليون دولار سنة 2014 ليحقق عجز قدره 17034 و 17144 على التوالي خلال السنتين 2015 و 2016 بسبب انخفاض اسعار المحروقات.

ويوضح الشكل التالي منحى الميزان التجاري الذي إتجه في التناقص في السنوات الأخيرة وخاصة سنتي 2015 و 2016 كما يلي:

الشكل رقم (04) : تطور التجارة الخارجية في الفترة ما بين (2005- 2016)

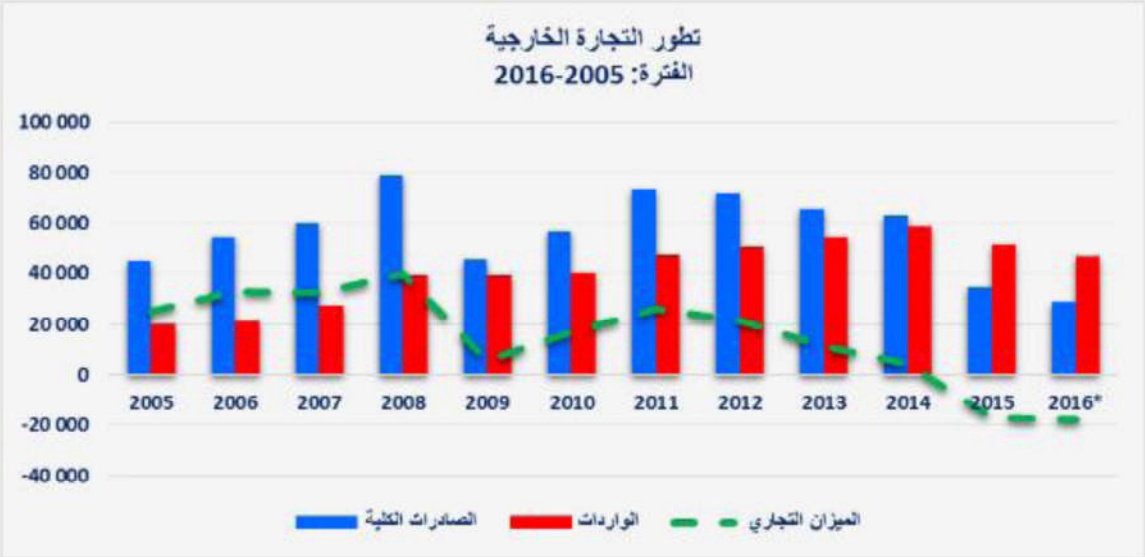

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04) ان الجزائر حققت فائض في الميزان التجاري خلال السنوات 2008،2007،2006،2005 على التوالي حيث بلغت في سنة 2008 اعلى مستوى فائض، ثم شهدت انخفاض كبير في سنة2009، ليعود بعد ذلك في الارتفاع تدريجيا ابتداء من سنة 2010 ثم يعاود الانخفاض في سنة 2014 و يستمر هذا الانخفاض ليحقق عجز في الميزان التجاري خلال السنتين 2015 و2016.

و قد شهد سعر صرف الدينار منذ مطلع الألفية الثانية تذبذبات واضحة مقابل عملتي الدولار والأورو، بين الانخفاض تارة والتحسن الطفيف تارة أخرى، مع كون الاتجاه العام هو نحو الانخفاض ولكن بنسب ضعيفة.

ولكن منذ أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة وهبوط مداخيل البلاد بأكثر من النصف، قامت السلطات بإجراء تخفيض كبير في سعر الصرف بتاريخ 17 أوت 2015 ، حيث انخفض الدينار لمستوى قياسي جديد أمام كل من الدولار والأورو عند 105 دج و 117 دج على الترتيب، وكان مبرر السلطات من وراء هذا التخفيض هو كبح النمو المفرط في الواردات، التي تضاعفت بأكثر من خمس مرات مابين عامي 2001 و2013 .

فمنذ العام 2014 تراجع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 80.56 دج لكل دولار ليصل إلى 110.19 دج لكل دولار في 2016/05/22، اي بمعدل انخفاض بلغ 36.78 بالمائة.

جدول رقم(07) : تطور سعر الدينار مقابل الدولار والأورو وأسعارالنفط خلال الفترة (2001-2016)

القيمة بالمليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدينار مقابل الدولار	77.26	79.68	77.36	72.06	73.36	72.64	69.36	64.56
الدينار مقابل الأورو	69.20	75.35	87.46	89.64	91.30	91.24	94.99	94.86
سعر البترول*	23.1	24.3	28.2	36.0	50.6	61.0	69.1	99.97
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الدينار مقابل الدولار	72.40	74.40	72.85	75.55	79.38	80.56	102.93	110.19
الدينار مقابل الأورو	101.29	99.19	102.20	102.16	105.43	106.90	114.56	123.65
سعر البترول*	61.0	77.4	107.5	109.5	105.9	96.2	58.2	49.25

المصدر :بنك الجزائر.

*(دولار للبرميل)

الملاحظ من خلال أرقام الجدول رقم (07) أن هناك علاقة طردية بين سعر البترول وقيمة الدينار الجزائري منذ العام 2014 ، أي أنه كلما انخفض سعر برميل النفط، كلما أعقبه تخفيض أكثر في قيمة الدينار، في محاولة من قبل الحكومة رفع إيراداتها من صادرات النفط عند تحويلها إلى العملة الوطنية.

يمكن القول بأن الميزان التجاري الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية فادحة، وذلك عند النظر إليه بعمق ومن زوايا متعددة خارج المحروقات، فهو هش لا يتحمل الصدمات الخارجية، ومحاصر بين مطرقة تقلبات أسعار صرف العملات (الدولار والأورو)، وتذبذبات أسعار المحروقات (البترول والغاز الطبيعي) في البورصات والأسواق المالية العالمية، وهي متغيرات معقدة تتحدد خارج النظام لا يمكن التحكم في مساراتها والسيطرة على نتائجها، حيث تتأثر التجارة الخارجية الإجمالية بشكل مباشر بتراجع قيمة الدولار أمام اليورو، حيث أن 2/3 من الواردات الجزائرية متأتية من الدول الأوروبية ومنه يتم إبرام الصفقات باليورو، في حين أن الصادرات الجزائرية التي يغذيها قطاع المحروقات ب % 97 تبرم بالدولار، فالوتيرة المتسارعة لتزايد فاتورة الواردات(بالكمية والقيمة)، إضافة إلى تدهور قيمة الدولار مقابل اليورو ستؤدي حتما إلى استنزاف احتياطي الصرف من العملات الأجنبية الذي يعتبر كصمام أمان للاقتصاد الوطني، وبما أن هيكل الصادرات تغلب عليه مادة أولية نجد أن الصادرات خارج المحروقات لا تساهم في تغطية الواردات إلاّ بنسبة ضئيلة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال عرضنا لمسار التجارة الخارجية في الجزائر في هذا الفصل تبين لنا انها قامت بالاصلاحات التي بادرت بها الدولة منذ الاستقلال، حيث جاءت هذه الاصلاحات بمعية صندوق النقد الدولي الذي فرض شروطه على الجزائر للنهوض باقتصادها، و كذلك عرفت الجزائر تفتحا كبيرا تركز اساسا في عقد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي ، و كذلك لم يكن طلب الجزائر للانظمام للتجارة الا تاكيدا منها على خيارها في التحرير التجاري و ازالة كل القيود في هذا المجال ضمن برنامج الانعاش الاقتصادي الهادف الى اعداد الارضية المناسبة للاستثمار و بالتالي التاقلم مع الانفتاح ، و لقد اجبرت الازمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ انخفاض اسعار النفط عام 2014 في الاسواق العالمية الحكومة الجزائرية على اتباع سياسة نظام الحصص في الاستراد الا ان هذه السياسة لم تجد نفعا فقررت الحكومة الغائه و منع استراد اكثر من 900 منتوج بهدف معالجة عجز الموازنة العامة و كذا الميزان التجاري.

الخـاتمة

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية لارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة للهيكل الاقتصادي للدول، حيث صارت من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي، لذلك جلبت اهتمام العديد من المفكرين والباحثين فظهرت عدة مدارس سعت لوضع نظريات تقوم بتطوير وتوسيع التجارة الخارجية ونموها، فكان من الضروري إدخال مجموعة وسائل وتقنيات تتماشى مع التطورات التي تشهدها المعاملات التجارية الخارجية من أجل تسهيل التبادل الدولي.

كما تعتبر التجارة الخارجية واحدة من أهم القطاعات التي ركزت عليها الجزائر، حيث عملت جاهدة بإتباع سياسة السوق المفتوحة وتحرير التجارة الخارجية والبحث عن أفضل الآليات لترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات، حيث تباينت الاراء حول نوعين من سياسة التجارة الخارجية فهناك من يرفعون شعار الحمائية و هناك الداعين الى حرية التجارة الخارجية حيث لكل منهما حجج يدعم بها رايه فهناك من المتفائلين من يرى ان التجارة في الدول المتقدمة و النامية سيكون له اثار ايجابية اذ يساعد على تنشيط الاستثمار و تحديد اساليب الانتاج من خلال استخدام التكنولوجيا، في حين ان المتشائمين يرون ان ذلك لن يجعلها اكثر من مجرد سوق لتصريف منتجات الدول المتقدمة.

كما اعتمدت الدولة بدورها إلى محاولة تدارك الأوضاع باتّخاذ جملة من التدابير أقل ما يقال عنها أنها سطحيّة، فضلاً عن كونها مؤقتة لا تصلح لأن تعتمد على المدى الطويل. كل هذا وأكثر يدعو إلى ضرورة إيجاد حلول جذريّة تخلص الجزائر من تبعيّتها للنفط، من خلال اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي، وما تقوم عليها من آليّات وميكانيزمات التي قد يؤدي تناسقها وتكاملها إلى إحداث تنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1- اختبار الفرضيات

بعد التعرض لموضوع هذه الدراسة ومحاولة الإحاطة بكل جوانبها يمكننا اختبار الفرضيات كالآتي:

- "تنعكس تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية سلبا على التجارة الخارجية في الجزائر من خلال تسجيل عجز دائم في الميزان التجاري ".

فرضية تم تاكيدها حيث انه في حالة انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية يؤدي الى انخفاض الصادرات في الجزائر و بالتالي يؤدي الى تحقيق عجز في الميزان التجاري.

- " اتبعت الجزائر سياسة تقييدية بعد ازمة انخفاض اسعار النفط منذ منتصف عام 2014 من خلال الضغط على الواردات و كذا تحسين مستوى الصادرات خارج قطاع المحروقات."

فرضية تم نفيها، حيث ان الجزائر فشلت في تطبيق هذه السياسة المتبعة بعد ازمة انخفاض اسعار النفط منتصف عام 2014 و ذلك بسبب تراجع اسعار صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية.

2- النتائج المتوصل اليها

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى جملة من النتائج، والمتمثلة في ما يلي:

- التجارة الخارجية أحد الدعامات الأساسية في البنيان الاقتصادي الوطني والدولي فهي تعمل على دفع عجلة التنمية.

- حاولت الجزائر منذ الاستقلال النهوض بقطاع التجارة الخارجية، وذلك بتبنيها مجموعة من الإجراءات والإصلاحات والمتمثلة في تعديل المنظومة القانونية والتحرير الجزئي للتجارة الخارجية.

- حقق الميزان التجاري عجز خلال ازمة النفط سنة 2014 نتيجة انخفاض اسعار النفط.

- ان الازمة التي مرت بها الجزائر بسبب الاعتماد على المورد الوحيد للتصدير و هو البترول دفعت بها الى تحرير التجارة الخارجية.

- ابدت الجزائر ارادة قوية و بذلت جهودا معتبرة لتطوير و ترقية التجارة الخارجية و ذلك بانتهاج سياسة اصلاح اقتصادي حيث شملت هذه الاصلاحات جميع فروع الاقتصاد الوطني التي منها تحرير المبادلات التجارية.

- ادت حصيلة التجارة الخارجية الجزائرية من المحروقات الى اعادة جدولة الديون الخارجية و بالتالي تخفيض المديونية الخارجية.

- تتاثر التجارة الخارجية الجزائرية باسعار المحروقات حيث ان الفائض المسجل في الميزان التجاري كان نتيجة ارتفاع اسعار النفط في الاسواق الدولية.

- تثمين اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاروبي و الاستفادة من الخبرة و الاموال الاوربية من اجل رفع مستوى اداء المؤسسات الجزائرية.

- فشل السياسات التجارية الخارجية في ضبط فاتورة الواردات و تحسين الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- العمل على تنويع هيكل الصادرات خارج المحروقات للتقليل من مخاطر هيمنة قطاع المحروقات.

3- الاقتراحات

من بين الاقتراحات والتوصيات التي يمكن إدراجها هي:

- العمل على تطوير التجارة الخارجية الجزائرية من خلال وضع إستراتيجية وطنية تشجع كافة المؤسسات في مجال التصدير.

- ضرورة التنويع الاقتصادي و عدم الاعتماد على قطاع واحد الا و هو قطاع المحروقات.

- نشر الوعي الثقافي للمصدرين والمستوردين للتعرف على مختلف القوانين الدولية.

- الاعتماد على التكنولوجيا والمعلوماتية بشكل واسع في المعاملات التجارية الخارجية.

- الاستمرار في تشجيع الاستثمارات و الشراكة الاجنبية و اعادة توجيهها في مجال التجارة و التوزيع الى الانشطة الانتاجية.

- تفعيل و تنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات لتفعيل عملية تنميته.

- توجيه الفوائض التي يعرفها الاقتصاد الجزائري من ارتفاع في اسعا ر النفط للمشاريع الاستراتيجية التي تخدم الاقتصاد الجزائري.

4- آفاق الدراسة

- كيفية تفعيل آليات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

- عوائق التصدير خارج المحروقات وسبل معالجتها في ظل الشراكة الاورو متوسطية.

قـــائمة المراجع

قائمة المراجع:

اولا: الكتب

1- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية و السياسات ، ط1، دار الفكر،عمان، 2011.

2- السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، موسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، جامعة الاسكندرية –مصر- ، 2008 .

3- السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية، مصر، 2009.

4- حسين عوض الله زينب ، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2004.

5- حسين عوض الله زينب ، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية، 2005.

6- حشيش احمد عادل ، مجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ،2003.

7- دياب محمد، التجارة الدولية في عصر العولمة، ط1، دارالمنهل اللبناني للدراسات والتوثيق ،بيروت، 2010.

8- شقيري نوري موسى و اخرون ، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، ط 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان، 2012.

9- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية، 1996، ص 103.

10- مسعداوي يوسف ، دراسات في التجارة الدولية، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر،2010.

11- ناصف عطية ايمان ، عمارة محمد هشام ، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

ثانيا: الرسائل و الاطروحات

12- بن زيدان فاطمة الزهراء ، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2012/2011.

13- بورحلة ميلود، اشكالية انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم و الافاق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.

14- بوكونة نورة ، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011.

15- زيرمي نعيمة ، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات(غير منشورة)، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.

16- صغير تركية ، سياسة التجارة الدولية في الجزائر و انعكاسها على الاداء الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،2015/2014.

17- قطاف الويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات و اثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر2000-2013، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة ، الجزائر، 2014/2013.

18- لوصيف فيصل ، اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، سطيف، 2014/2013.

ثالثا :المجلات العلمية

19- الجوزي جميلة ، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.

20- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة(2000-2010)، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 9، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013.

21- علاوي ناجي خرص الجبوري مروة ، الخيارات التجارية النفطية للعراق ما بعد عام 2003، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد 18، العدد 2، 2016.

22- كواز احمد ، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الاقليمي، مجلة جسر التنمية ، العدد الواحد و ثمانون، 2009.

23- مصراوي منيرة ، يوسفي رشيد ، واقع تحرير التجارة الخارجية و تاثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد7، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم،2017.

24- هلال سليم جنان ، السياسة التجارية العراقية بعد عام 2003:الاداء و متطلبات الاصلاح، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية ، المجلد 16، العدد 1، 2014.

رابعا :الملتقيات و الندوات

25- زقرير عادل، حبيب كريمة و اخرون، دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014) في تحقيق اقلاع و تنويع الاقتصاد الجزائري، ندوة تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، جامعة الحاج لخضر باتنة- الجزائر.

26- سعيد السماك أزهر ، العلاقات المكانية بين الأداء الاقتصادي و موارد الثروة في الوطن العربي- قياس كمي- ، الندوة الجغرافية و دورها في خدمة التنمية، جامعة تشرين اللاذقية سوريا،2010.

خامسا :الجرائد الرسمية

27- الجريدة الرسمية، العدد 66، قانون رقم 15-306 المؤرخ في 24صفر 1477ه الموافق ل6 ديسمبر 2015م، المتضمن قانون المالية لسنة 2017.

سادسا :النشرات الإحصائية

28- النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 05 (ديسمبر2008).

29- النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 22 (جوان2013).

30- النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 29 (مارس2014).

31- النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 33 (مارس2016).

32- النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 42 (جوان2018).

سابعا :المواقع الالكترونية

33- حياة بودينار، وزارة التجارة تحدد شروط منح رخص الاستراد و تلغي نظام الفيفو، على الموقع www.djazairess.com/eldjoumhouria، اطلع عليه يوم 2019/05/13.

34-محمد لهوازي، منع استيراد 900 منتوج بداية من 2018، على الموقع www.djazairess.com/echorouk ، اطلع عليه يوم 2019/05/13.

35 - www.andi.dz/index.php/ar/statistique

36- www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm